



أخبار

السنة ٥٢ - العدد (١)
يناير ٢٠٢٦

“المنظمة العربية للطاقة”

قصة تحول تتجاوز تغيير الاسم:
الإنجازات المحققة واستحقاقات المرحلة المقبلة





الاحتفالات

في هذا العدد

- 6 أنشطة المنظمة
- 8 وجهة نظر
- 10 أخبار الدول الأعضاء
- 22 الشركات العربية المبتكرة
- 23 التطورات البترولية
- 28 ملحق الجداول

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بموجب الاتفاقية التي أبرمت في بيروت بتاريخ 9 يناير 1968 فيما بين حكومات كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك). ونصت الاتفاقية على أن تكون مدينة الكويت مقراً لها.



تهدف المنظمة إلى تعاون أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول، وتقديم الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء. وقد انضم إلى عضوية المنظمة في عام 1970 كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية. وانضم إليها في عام 1972 كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق. وانضم إليها في عام 1973 جمهورية مصر العربية، وانضمت الجمهورية التونسية في عام 1982 (جمدت عضويتها في عام 1986) وتجيز الاتفاقية انضمام أية دولة عربية مصدرة للبترول إلى عضويتها شريطة أن يكون البترول مصدراً هاماً لدخلها القومي، وبموافقة ثلاثة أرباع أصوات الدول الأعضاء على أن يكون من بينها أصوات جميع الدول الأعضاء المؤسسة.

غلاف العدد



تصدر النشرة الشهرية عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - إدارة الإعلام والمكتبة

(ISSN 1018-595X)

الاشتراك السنوي (11 عدداً)

ويشمل أجور البريد

الدول العربية

للأفراد: 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالدولار

للمؤسسات: 15 ديناراً كويتياً أو ما يعادلها بالدولار TIME

الدول الأجنبية

للأفراد: 40 دولاراً أمريكياً

للمؤسسات: 60 دولاراً أمريكياً

توجه طلبات الاشتراك إلى:

قسم التوزيع - إدارة الإعلام والمكتبة،
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

ص.ب. 20501 الصفاة، الكويت 13066 - دولة الكويت

هاتف: (+965) 24959724

فاكس: (+965) 24959755

البريد الإلكتروني:

oapecmedia@oapecorg.org

موقع المنظمة:

www.oapecorg.org

[f OAPEC](https://www.facebook.com/OAPEC) [Oapec Oapec](https://www.youtube.com/Oapec) [@OAPEC1](https://www.instagram.com/OAPEC1)

[OAPEC1](https://www.linkedin.com/OAPEC) [OAPEC ORG](https://www.linkedin.com/OAPEC)

جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يجوز إعادة النشر
أو الاقتباس دون إذن خطي مسبق من المنظمة.



14

قطر للطاقة والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) توقعان اتفاقية



10

وزارة النفط الكويتية تدشن 6 مشاريع استراتيجية للتحويل الرقمي



20

التقى معالي وزير النفط والغاز بدولة ليبيا الدكتور خليفة رجب عبد الصادق بصاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، وزير الطاقة في المملكة العربية السعودية.

أجهزة المنظمة

الشركات المنبثقة:

- تمارس المنظمة نشاطاتها واختصاصاتها من خلال أربعة أجهزة هي:
- **مجلس الوزراء:** هو السلطة العليا التي تحدد سياسات المنظمة بتوجيه نشاطاتها ووضع القواعد التي تسير عليها.
- **المكتب التنفيذي:** يتكون من ممثلي الدول الأعضاء ويقوم برفع ما يراه من توصيات واقتراحات إلى المجلس، وينظر في الميزانية السنوية ويرفعها للمجلس الوزاري، كما يقر نظام موظفي الأمانة العامة، وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء جميعاً.
- **الأمانة العامة:** تضطلع بالجوانب التخطيطية والإدارية والتنفيذية لنشاط المنظمة، وفقاً للوائح وتوجيهات المجلس. ويتولى إدارة الأمانة العامة أمين عام. ويعين الأمين العام بقرار من المجلس الوزاري للمنظمة لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى. والأمين العام هو الناطق الرسمي باسم المنظمة، وهو الممثل القانوني لها، وهو مسؤول عن مباشرة واجبات منصبه أمام المجلس. ويقوم الأمين العام بإدارة الأمانة العامة وتوجيهها، والإشراف الفعلي على كافة وجوه نشاطها، وتنفيذ ما يعهد به المجلس إليه من مهام. يمارس الأمين العام وكافة موظفي الأمانة العامة وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء. يتمتع الأمين العام والأمناء المساعدون في أقاليم الدول الأعضاء بكافة الحصانات والامتيازات الدبلوماسية.
- **الهيئة القضائية:** تم التوقيع على بروتوكول إنشاء الهيئة القضائية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مدينة الكويت بتاريخ 9 مايو 1978 ودخل حيز النفاذ في 20 أبريل 1980. وللهيئة اختصاص إلزامي بالنظر في المنازعات التي تتعلق بتفسير وتطبيق اتفاقية إنشاء المنظمة، والمنازعات التي تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة في مجال النشاط البترولي.

انبثقت عن المنظمة المشروعات المشتركة التالية: الشركة العربية البحرية لنقل البترول في عام 1972 ومقرها مدينة الكويت في دولة الكويت، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) في عام 1973، ومقرها مملكة البحرين، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (الصندوق العربي للطاقة حالياً) في عام 1974 ومقرها مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية، والشركة العربية للخدمات البترولية في عام 1975 ومقرها مدينة طرابلس في دولة ليبيا.



“المنظمة العربية للطاقة” قصة تحول تتجاوز تغيير الاسم: الإنجازات المحققة واستحقاقات المرحلة المقبلة



بقلم المهندس : جمال عيسى اللوغاني
الأمين العام لمنظمة أوابك

الطاقة في العالم العربي.

لقد شهدت السنوات الأخيرة حراكًا ملحوظًا داخل منظمة أوابك، انعكس في عدة خطوات ومبادرات تهدف إلى تهيئة المنظمة للتحويل إلى كيان عربي أشمل للطاقة. حيث قامت المنظمة بتشكيل لجان فنية وإدارية متخصصة ضمت خبراء من الدول الأعضاء. وقد أوكلت لهذه اللجان مهام مراجعة الهيكل التنظيمي واللوائح الإدارية والقانونية، وتحديد المهام والصلاحيات المطلوبة لتوسيع نطاق عمل المنظمة لتواكب متطلبات قطاع الطاقة الحديث، بما يشمل إضافة إدارات جديدة للطاقة المتجددة، والهيدروجين، وكفاءة الطاقة، بالإضافة إلى تعزيز إدارة البحوث والتطوير وتحديث استراتيجية الاعلام.

وقد تم في هذا الإطار، بذل جهود حثيثة نحو تنفيذ خطة استراتيجية متكاملة تضمنت تنفيذ 15 مبادرة استراتيجية نوعية، ركزت على عدة محاور رئيسية، من أبرزها توسيع نطاق عمل المنظمة ليشمل الطاقة المتجددة والهيدروجين والتقنيات النظيفة، إلى جانب النفط والغاز، بما يعكس التوجهات العالمية نحو تنويع مصادر الطاقة. وتعزيز الشفافية في أعمال المنظمة من خلال تطوير آليات نشر البيانات والمؤشرات، واعتماد معايير الحوكمة الرشيدة في جميع أنشطتها. وتوسيع قاعدة العضوية لتشمل الدول العربية الأخرى بما يعزز من قدرة المنظمة على التأثير في صناعة الطاقة إقليمياً ودولياً. وتطوير القدرات البشرية من خلال برامج تدريبية متخصصة وورش عمل تهدف إلى رفع كفاءة الكوادر العاملة في قطاع الطاقة العربي.

ويمثل مشروع تطوير المنظمة خطوة استراتيجية نحو تعزيز التكامل العربي ومواكبة التحولات العالمية في قطاع الطاقة. ورغم التحديات، فإن الفرص المتاحة كبيرة، وتوحيد الجهود كفيلة بتحقيق الريادة في مجال الطاقة التقليدية والمتجددة على حد سواء. ويبرز مشروع تحويل منظمة أوابك إلى منظمة عربية للطاقة كفرصة تاريخية لإعادة رسم مستقبل الطاقة في العالم العربي. هذا التحول ليس مجرد خطوة إدارية أو تغيير في الهيكل التنظيمي، بل هو إعلان عن دخول الدول العربية عصر الريادة في الطاقة المستدامة، وتأكيد على قدرتها في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية بثقة وابتكار.

إن نجاح هذا المشروع يتطلب تضافر الجهود، وتكاملاً فعلياً بين الدول الأعضاء، ومع توفر الموارد الطبيعية والخبرات البشرية، فإن الدول العربية مؤهلة لتكون مركزاً عالمياً للطاقة التقليدية والمتجددة، وتحقق مكانة تفاوضية أقوى في المحافل الدولية. إن توحيد الجهود العربية اليوم هو السبيل الوحيد لضمان مستقبل آمن ومستدام للأجيال القادمة، وجعل المنطقة نموذجاً يُحتذى به في التحول نحو الطاقة النظيفة والابتكار المؤسسي. فلنكن منظمة أوابك، في ثوبها الجديد، منارة للتكامل العربي والتميز العالمي في قطاع الطاقة.

ركزت منظمة أوابك في السنوات الأخيرة على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، عبر تفعيل قنوات التواصل وتبادل الخبرات وتنظيم اجتماعات وورش عمل متخصصة لدراسة تحديات وفرص قطاع الطاقة. وقد ساهم هذا النهج في بناء الثقة وإبراز رؤية موحدة تجاه قضايا الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة، مما عزز مكانة المنظمة كمنصة للعمل العربي المشترك. كما أولت المنظمة اهتماماً كبيراً بالإعلام المتخصص لتعزيز الشفافية والدفاع عن مصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، من خلال نشر بيانات دقيقة وتصريحات تعكس رؤية الدول الأعضاء. وشاركت المنظمة بفاعلية في فعاليات عربية ودولية، وأبرمت شراكات استراتيجية مع منظمات إقليمية ودولية. بالإضافة إلى ذلك، دعمت البحث العلمي ووسعت قاعدة البيانات الفنية والاقتصادية، ورفعت قيمة جائزة أوابك للبحوث العلمية، مما حفز الباحثين العرب على تقديم أبحاث مبتكرة في مجالات الطاقة. لقد أسهمت هذه الجهود المبذولة من فريق عمل الأمانة العامة للمنظمة في ترسيخ مكانة المنظمة كجهة ريادية قادرة على مواكبة تحديات قطاع الطاقة العالمي، وتعزيز قدرتها على تمثيل مصالح الدول الأعضاء والدفاع عنها في مختلف المحافل الدولية.

وفي قلب التحولات العالمية المتسارعة في قطاع الطاقة، تقف منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروك «أوابك» اليوم عند مفترق طرق تاريخي، حيث تتأهب للانتقال من كيان فطري تقليدي إلى منظمة عربية للطاقة. لم يعد النفط وحده هو المحرك الرئيسي للاقتصاديات العربية، بل باتت الحاجة ملحة لتبني رؤية جديدة تواكب ثورة الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة، وتستجيب لتحديات المناخ وتطلعات الأجيال القادمة.

إن مشروع تطوير المنظمة لتصبح منظمة عربية للطاقة ليس مجرد تغيير في الاسم أو الهيكل، بل هو انعكاس لطموح عربي مشترك لصياغة مستقبل أكثر استدامة وابتكاراً، حيث تتوحد الجهود والخبرات، لتصبح الدول العربية لاعباً رئيسياً في سوق الطاقة العالمي.

برزت فكرة تطوير أوابك إلى منظمة عربية للطاقة استجابة لجملة من التحديات والمتغيرات، من أبرزها التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة وتقنيات الطاقة النظيفة، والحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة في الدول العربية، ومواجهة التحديات البيئية والالتزامات الدولية المتعلقة بتغير المناخ.

ويعد مشروع تحويل منظمة أوابك إلى منظمة عربية للطاقة ثمرة عمل مؤسسي متكامل، أنجز بفضل الجهود المنسقة التي بذلها فريق العمل في المنظمة، وبدعم مباشر من اللجان الفنية التي شكّلت خصيصاً من الدول الأعضاء لهذا الغرض. إن هذا الإنجاز المؤسسي لم يكن ليتحقق لولا روح التعاون والعمل الجماعي التي سادت بين أعضاء اللجان الفنية المتخصصة، وإيمانهم المشترك بأهمية التحول المؤسسي لمستقبل قطاع

أوابك تشارك في ملتقى المعرفة بلا حدود الذي نظمه المجلس الوطني للثقافة وجمعية المكتبات والمعلومات بدولة الكويت



جانب من المعرض المصاحب لملتقى (المعرفة بلا حدود.. من الفكرة إلى الأفق)

على مدى ثلاثة أيام، شاركت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) مؤخرا في الملتقى الثقافي التدريبي "المعرفة بلا حدود.. من الفكرة إلى الأفق"، والمعرض المصاحب له وذلك تحت رعاية وزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب بدولة الكويت معالي السيد عبدالرحمن المطيري. وقد نظم الفعالية كل من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت بالتعاون مع جمعية المكتبات والمعلومات الكويتية، بقيادة الدكتور عبد العزيز السويط.

OAPEC
ORGANIZATION OF ARAB
PETROLEUM EXPORTING
COUNTRIES



أوابك
منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبتترول

تابعونا على حسابات المنظمة بمواقع التواصل الإجتماعي
FOLLOW US ON OUR SOCIAL MEDIA ACCOUNTS



www.oapecorg.org



مشهد تحولات الطاقة بين الزخم العالمي والتباطؤ الأمريكي



عبدالفتاح العريفي دندي

مدير الإدارة الاقتصادية

والمشرف على إدارة الاعلام والمكتبة

لقد أضحت قضايا تحولات الطاقة محوراً رئيسياً في الأجندة العالمية مع تصاعد الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ ودعم أهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه التحولات تحديث البنى التحتية للطاقة، ورفع كفاءتها، وتطوير تقنيات احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، وتوسيع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بفضل التراجع النسبي في تكاليف التقنيات المتعلقة بها، وتزامنا مع التعهدات الدولية الطموحة وعلى رأسها التزام COP28 بمضاعفة القدرات المركّبة للطاقة المتجددة ثلاث مرّات بحلول 2030. ومع تزايد الالتزامات الدولية بخفض الانبعاثات وتحقيق الحياد الكربوني، باتت تحولات الطاقة مساراً استراتيجياً يضمن أمن الإمدادات ويدعم النمو الاقتصادي منخفض الكربون.

أصبحت أولوية أمن قومي مع التوسع في عقد الاتفاقيات وتأمين سلاسل الإمداد لضمان أمن الإمدادات. أما في قطاع النقل، فقد اتجهت السياسات نحو تخفيف المعايير البيئية من خلال خفض متطلبات كفاءة الوقود وإلغاء حوافز السيارات الكهربائية، ما يعكس إعادة تشكيل أولويات الطاقة في البلاد. وفي الوقت الذي شهدت فيه الولايات المتحدة خلال فترة الإدارة السابقة نمواً متسارعاً في تصنيع التكنولوجيا النظيفة، مدعوماً بالاستثمارات الضخمة التي أتاحتها قانون خفض التضخم (IRA) والتي بلغت حوالي 100 مليار دولار في التزامات تصنيع التكنولوجيا النظيفة من خلال الحوافز للمستهلكين والمصنعين، ما أسهم في توسع التصنيع في مختلف الولايات، بما في ذلك الولايات التقليدية للنفط والغاز، جاءت إجراءات الإدارة الحالية لتعطل هذا الزخم حيث تواجه مشاريع طاقة الرياح البحرية في شمال شرق البلاد احتمالات الإلغاء نتيجة المعارضة الحكومية، وتشجيع المستهلكين على التمسك بالمركبات التقليدية، وفرض شروط جديدة على الحوافز، إلى جانب إلغاء عدد من الإعفاءات الضريبية التي دعمت سابقاً الطلب على المنتجات الأمريكية في هذا القطاع.

ومع تراجع ثقة المستثمرين، تقلصت خطط الشركات للتوسع في مشاريع التكنولوجيا النظيفة، وعلقت عدة شركات عالمية مشاريع توسعية بارزة في الولايات المتحدة، وتتوقع بعض التحليلات أن يكون هذا التراجع مجرد بداية لانكماش أوسع في قطاع تصنيع الطاقة الخضراء، خاصة في ظل استمرار الإدارة في إعادة هيكلة أو إلغاء برامج تمويلية ضخمة أقرت في عهد الإدارة السابقة، والتي تجاوزت قيمتها 83 مليار دولار.

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة تقوم بضبط بوصلتها الطاقية من خلال استهداف قطاع الطاقة الخضراء عبر اتخاذ سلسلة من الأوامر التنفيذية وإلغاء الإعفاءات الضريبية، الأمر الذي أدى إلى تحويل الاهتمام نحو توسيع استخدام الوقود الأحفوري وإحداث تباطؤ ملحوظ في قطاع تصنيع التكنولوجيا النظيفة.

خلاصة القول، إن المسار العالمي للطاقة النظيفة ما يزال متيباً، وعلى الرغم من صلابته الاتجاه العالمي إلا أن الولايات المتحدة تمرّ بمرحلة «إعادة معايرة» قد تُبْطِئُ زخم التصنيع الذي غدّته موجة استثمارات كبرى في عهد قانون خفض التضخم، فهناك دلائل واضحة على تراجع الثقة واحتمالات إلغاء عدد من مشاريع الطاقة المتجددة وإعادة هيكلة برامج تمويلية كبيرة. وفي نهاية المطاف يظل عام 2026 اختباراً لمدى قدرة التوجهات الجديدة حول مزيج الطاقة المستهدف في الولايات المتحدة على موازنة الأمن الطاقى والتنافسية مع مسار إزالة الكربون.

* المقال المنشور يعبر عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن موقف المنظمة



وتشير التقديرات إلى استمرار ارتفاع الاستثمارات العالمية في تقنيات الطاقة النظيفة خلال العقد الحالي، مدفوعة بالتقدم التكنولوجي والسياسات المناخية الطموحة.

ولكن ما هو الوضع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؟ شهدت الولايات المتحدة خلال عام 2025 تحولات بارزة في قطاع الطاقة، حيث واصلت الطاقة المتجددة توسعها القوي خصوصاً الطاقة الشمسية التي تمثل الحصة الأكبر من الإضافات الجديدة، بينما تراجع الدعم الحكومي للهيدروجين الأخضر رغم استمرار المشاريع الصناعية. وفي المقابل، برزت الطاقة النووية كخيار استراتيجي عبر شركات كبرى ودعم للمفاعلات الصغيرة وتجديد تراخيص عديدة، إلى جانب تصاعد الاهتمام بالمعادن الحرجة التي



وزارة النفط الكويتية تدشن 6 مشاريع استراتيجية للتحول الرقمي

في إطار التزامها بتسريع مسيرة التحول الرقمي وترسيخ أسس الحوكمة الذكية في القطاع النفطي، نظّمت وزارة النفط صباح يوم الاثنين الموافق 12 يناير 2026 حفل تدشين مشاريع التحول الرقمي تحت مسمى «مسار»، وذلك في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي – مركز المؤتمرات، بحضور معالي وزير النفط السيد طارق سليمان الرومي، ومعالي وزير الدولة لشؤون الاتصالات السيد عمر سعود العمر، وسعادة وكيل وزارة النفط الشيخ الدكتور نمر فهد المالك الصباح، وبالتعاون مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، وبمشاركة قيادات الوزارة، وعدد من الوكلاء والوكلاء المساعدين، وكبار التنفيذيين في الشركات النفطية، وممثلي الجهات الحكومية، إلى جانب نخبة من شركاء النجاح من شركات التكنولوجيا المحلية والعالمية.

أحدث الحلول الرقمية، ودور شركاء النجاح في دعم وتنفيذ هذه المشاريع.

وخلال الحفل، ألقى معالي وزير النفط السيد/ طارق سليمان الرومي كلمة قال فيها: «يسعدني ويشرفني أن ألتقي بكم اليوم في هذه المناسبة الوطنية المهمة، التي تأتي في إطار رؤية شاملة تتبناها وزارة النفط لمواكبة التحولات المتسارعة في بيئة العمل المؤسسي، وتعزيز جاهزية القطاع النفطي لمتطلبات المستقبل، من خلال ترسيخ مفاهيم الحوكمة، ورفع كفاءة

وقالت وزارة النفط في بيان صحفي، أن الوزارة دشنت خلال الحفل 6 أنظمة رقمية وخدمات جديدة متكاملة تشكّل نواة المنظومة الذكية الحديثة لوزارة النفط، في خطوة استراتيجية تعكس الانتقال الفعلي من مرحلة التخطيط إلى التطبيق العملي للتحول الرقمي للفترة 2025-2027، وتم خلال الحفل عرض مشاريع التحول الرقمي للجهات الحكومية وممثلي مؤسسات الدولة، والتعريف بالنموذج المتكامل لتجربة التحول الرقمي الشامل والنجاح، إلى جانب تنظيم معرض مصاحب استعرض



طارق الرومي: جهود وطنية مخلصة أسهمت في تحويل رؤية التحول الرقمي في وزارة النفط إلى واقع ملموس



الشيخ الدكتور نمر فهد المالك الصباح: مشاريع «مسار» جاءت ثمرة تخطيط استراتيجي دقيق خلال الفترة 2025-2027

من جانبه، ألقى سعادة وكيل وزارة النفط الشيخ الدكتور نمر فهد المالك الصباح كلمة أعرب فيها عن سعادته بتدشين مشاريع التحول الرقمي في وزارة النفط، معتبراً إياها محطة مفصلية في مسيرة العمل المؤسسي بالوزارة، تنتقل فيها من مرحلة الإعداد والتخطيط إلى مرحلة التنفيذ الفعلي لمنظومة التحول الرقمي، ضمن إطار مؤسسي متكامل يحمل مسمى «مسار»، ويجسد التزام الوزارة بتحويل الرؤية الاستراتيجية إلى واقع تشغيلي قابل للقياس والتطوير. وأوضح أن «مسار» يأتي بوصفه برنامجاً شاملاً للتحول المؤسسي، لا يقتصر على رقمنة الأنظمة، بل يستهدف إعادة تعريف أساليب العمل، وترسيخ الحوكمة، ورفع كفاءة الأداء، وربط التخطيط الاستراتيجي بالتنفيذ العملي، من خلال منظومة رقمية مترابطة تعتمد على مؤشرات أداء واضحة، وتدعم صناعة القرار بكفاءة وشفافية. وأشار إلى أنه قبل الخوض

الأداء، وتسريع وتيرة التحول الرقمي». وأضاف معالي الوزير إن تدشين مشاريع التحول الرقمي تحت مظلة «مسار» لا يُمثل حدثاً تقنياً بحد ذاته، بقدر ما يعكس نهجاً مؤسسياً مستداماً تتبناه وزارة النفط، يقوم على تحديث أساليب العمل، وإعادة هندسة الإجراءات، وتكامل البيانات، وربط التخطيط الاستراتيجي بالتنفيذ العملي، بما يضمن اتخاذ القرار على أسس دقيقة وشفافة وقابلة للقياس. وأضاف قائلاً: «إن رؤيتنا في وزارة النفط للتحول الرقمي تنطلق من قناعة راسخة بأن التقنية ليست هدفاً بحد ذاتها، وإنما أداة تمكين لرفع كفاءة العمل، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز التكامل بين قطاعات الدولة، وبناء منظومة مؤسسية أكثر مرونة وقدرة على الاستجابة للمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية في قطاع الطاقة». وتابع: «ومن هذا المنطلق، فإن ما نشهده اليوم يؤكد أن وزارة النفط ماضية بثبات في تنفيذ خطتها للتحول الرقمي، ضمن رؤية متكاملة تستثمر في الإنسان قبل التكنولوجيا، وتبني القدرات الوطنية، وترسخ ثقافة الابتكار، وتدعم انتقال العمل المؤسسي من النماذج التقليدية إلى نماذج رقمية أكثر كفاءة واستدامة».

وثمن معالي الوزير الدور المهم الذي قام به الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، وما قدمه من دعم في تطوير البنية الرقمية الوطنية، بما يحقق التكامل بين الجهات الحكومية، ويعزز توحيد الجهود في مسار التحول الرقمي على مستوى الدولة، كما أقر جهود قيادات وكوادر وزارة النفط، وشركاء النجاح من الجهات الحكومية وشركات التكنولوجيا ومؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، الذين أسهموا في ترجمة هذه الرؤية إلى خطوات عملية على أرض الواقع. وقال: «إن وزارة النفط، وهي تمضي قدماً في مسيرتها، تؤكد التزامها بتطوير منظومة العمل المؤسسي، وتعزيز الحوكمة الرقمية، ورفع كفاءة الأداء، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية، ويسهم في ترسيخ مكانة دولة الكويت كدولة قادرة على قيادة تحولها الرقمي في قطاع الطاقة، بأدوات وطنية، ومعايير عالمية، ورؤية مستقبلية واضحة. وأعرب معالي الوزير في ختام كلمته أن يشكّل «مسار» خطوة متقدمة ضمن مسيرة مستمرة من التطوير المؤسسي، ونموذجاً يعكس جدية العمل، واستدامة الرؤية، والتزام وزارة النفط بدورها الوطني، في ظل التوجهات السامية للقيادة السياسية الحكيمة، ممثلة بسيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه -، وسمو ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد المبارك الصباح - حفظه الله ورعاه -، وبدعم مباشر من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح - حفظه الله -، وبما ينسجم مع مستهدفات رؤية «كويت جديدة 2035»، القائمة على النهوض بالعمل المؤسسي، تسريع التحول الرقمي، والاستثمار في الإنسان، وفقنا الله جميعاً لخدمة وطننا الغالي، وصناعة مستقبل يليق بمكانة دولة الكويت وأبنائها».



وشفافة، وتحد من الأخطاء البشرية، وتعزز كفاءة الإجراءات المالية والرقابية. وأشار إلى أن المشروع الثالث يتمثل في منظومة مركز تدريب النفط (OTC)، التي تم تطويرها لتكون إطاراً متكاملًا لإدارة التدريب والتطوير، وربط الاحتياجات التدريبية بالمسارات الوظيفية، وبناء قدرات وطنية مؤهلة تدعم استدامة القطاع النفطي في المرحلة المقبلة. وأوضح أن المشروع الرابع هو بوابة وزارة النفط الرقمية (MOP)، والتي تمثل الواجهة الموحدة للخدمات والأنظمة الرقمية، وتساهم في تحسين تجربة المستخدم، وتسريع الإجراءات، وتعزيز التكامل بين الأنظمة المختلفة ضمن بيئة رقمية واحدة. كما ذكر أن المشروع الخامس هو نظام إدارة رحلة حياة البئر (MOW) لقطاع الشؤون الفنية، وهو من أكثر المشاريع تعقيداً من الناحية الفنية، حيث يتيح متابعة العمليات الفنية والرقابية، وتطبيق لوائح المحافظة على الثروة البترولية، وتعزيز الإشراف الفني باستخدام أدوات رقمية متقدمة. أما المشروع السادس، فهو نظام التحول الرقمي للشؤون القانونية (MOL)، الذي حوّل الإجراءات القانونية من مسارات ورقية معقدة إلى إجراءات إلكترونية واضحة، تدعم إدارة العقود، وتقديم الاستشارات القانونية، وحماية الحقوق الوظيفية، ورفع كفاءة العمل القانوني المؤسسي. واختتم سعادة وكيل الوزارة كلمته بالتأكيد على أن أهمية هذه المشاريع لا تكمن في كونها أنظمة رقمية بحد ذاتها، بل في كونها أدوات تغيير مؤسسي أسهمت في إعادة هندسة الإجراءات، ورفع كفاءة التشغيل،

في تفاصيل المشاريع، من المهم التأكيد أن «مسار» لم يُصمّم كمبادرة منفصلة أو حلول تقنية متفرقة، بل كبرنامج مؤسسي متكامل يعالج منظومة العمل من جذورها، ويستهدف بناء بيئة تشغيلية حديثة، أكثر تكاملاً، وأكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات المرحلة المقبلة في قطاع حيوي بحجم القطاع النفطي. وأضاف أن الانطلاق في تنفيذ «مسار» منذ بدايته جاء وفق منهجية واضحة، ركزت على تنظيم التنفيذ، وضمان الاستدامة، وقابلية التطوير، وربط النتائج بالأهداف الاستراتيجية للوزارة. وأوضح سعادة الوكيل أن العمل على «مسار» بدأ من خلال تخطيط استراتيجي دقيق، تم خلاله تحديد الأهداف، ونطاقات العمل، ومؤشرات الأداء، والأطر الزمنية، بما يضمن الانتقال المنظم من الرؤية إلى التطبيق، لافتاً إلى أن هذا النهج المؤسسي المنظم أسفر عن إنجاز ستة مشاريع رقمية متكاملة تشكّل اليوم العمود الفقري لمنظومة التحول الرقمي في وزارة النفط، وتعمل بشكل مترابط لدعم مختلف قطاعات العمل. مشاريع «مسار» وبيّن أن المشروع الأول يتمثل في نظام إدارة الأداء الاستراتيجي (MOS)، الذي أسهم في تحويل متابعة الخطط والبرامج من نماذج تقليدية إلى لوحات قيادة رقمية تفاعلية، تتيح قياس الأداء، ومتابعة الإنجاز، ودعم اتخاذ القرار في الوقت المناسب. وأضاف أن المشروع الثاني هو نظام مرسوم التحاسب (MOC) لقطاع الشؤون الاقتصادية، والذي أنشأ منظومة مالية رقمية موحدة تربط وزارة النفط بالشركات النفطية، وتوفر بيانات دقيقة



الصباح – حفظه الله ورعاه –، وبدعم مباشر من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح – حفظه الله –.

تكريم شركاء النجاح

هذا وقد وشهد الحفل تكريم عدد من شركاء النجاح من الجهات والمؤسسات الداعمة لمسيرة التحول الرقمي، تقديراً لإسهاماتهم في دعم المشاريع ونقل الخبرات، أعقبه افتتاح المعرض المصاحب الذي استعرض تفاصيل الأنظمة الرقمية الستة، وآليات عملها، وأثرها المباشر على تحسين الأداء المؤسسي، وتعزيز الشفافية، وتسريع وتيرة الإنجاز. ويُعد تدشين «مسار» علامة فارقة في مسيرة القطاع النفطي الكويتي، إذ يرسى دعائم مرحلة جديدة من الكفاءة والفعالية المؤسسية، قائمة على حوكمة رقمية متكاملة، ومعتمدة على أدوات ذكية صنعتها عقول كويتية، في خطوة تعزز مكانة دولة الكويت على خارطة الريادة التكنولوجية في مجال إدارة الموارد النفطية، وتؤكد قدرتها على قيادة تحولها الرقمي بصورة محلية متكاملة، وبما يتماشى مع طموحات الدولة ورؤيتها المستقبلية.

وتعزيز الشفافية، وبناء ثقافة عمل جديدة قائمة على السرعة، والدقة، والحوكمة، والعمل بروح الفريق الواحد. وأكد أن تنفيذ هذه المشاريع تم بأيدٍ وطنية، وبمشاركة فاعلة من كوادر وزارة النفط، التي أثبتت قدرتها على تحمل المسؤولية، والتعامل مع مشاريع معقدة، وتحقيق نتائج ملموسة ضمن الأطر الزمنية المحددة.

وأشاد سعادة الوكيل في ختام كلمته بالدعم والتوجيه المباشر الذي قدّمه معالي وزير النفط السيد/ طارق سليمان الرومي، والذي كان له دور محوري في تمكين فرق العمل، وتسريع اتخاذ القرار، وترسيخ نهج العمل المؤسسي القائم على الإنجاز والمتابعة، وربط المبادرات الرقمية بالأهداف الاستراتيجية للوزارة. وأكد أن ما تحقق اليوم يمثل بداية لمسار مستمر من التطوير والتحسين، وأن وزارة النفط ماضية في استكمال مشاريع التحول الرقمي، وتعزيز جاهزيتها المؤسسية، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية، ويخدم مستقبل قطاع النفط في دولة الكويت، وذلك في ظل التوجيهات السامية للقيادة السياسية الحكيمة، ممثلة بحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه –، وسمو ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد المبارك



قطر للطاقة والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) توقعان اتفاقية لتوريد ما يصل إلى 24 شحنة من الغاز الطبيعي المسال لمصر خلال صيف عام 2026



وقّعت قطر للطاقة مذكرة تفاهم مع وزارة البترول والثروة المعدنية بجمهورية مصر العربية تهدف إلى تعزيز التعاون في قطاع الطاقة، وخاصة فيما يتعلق بإمدادات الغاز الطبيعي المسال من قطر للطاقة إلى مصر. ووقع الاتفاقية كل من سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة، ومعالي السيد كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية بجمهورية مصر العربية، وذلك في حفل خاص أقيم في المبنى الرئيس لقطر للطاقة في الدوحة.

وفي معرض تعليقه بهذه المناسبة، قال سعادة الوزير الكعبي: «نحن سعيدون بتعزيز تعاوننا المثمر في مجال الطاقة مع جمهورية مصر العربية. هذه الاتفاقية تبني على شراكاتنا الناجحة في مصر، لا سيما فيما يتعلق بإمدادات الغاز الطبيعي المسال التي تنتجها قطر للطاقة».

وأضاف سعادة الوزير الكعبي: «إن مذكرة التفاهم هذه تعزز علاقتنا الثنائية، حيث نعمل معا على توفير إمدادات إضافية من الغاز الطبيعي المسال من قطر للطاقة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في مصر على المدى الطويل ولدعم نموها الاقتصادي والصناعي النشط. ونحن ننطلق إلى المزيد من التعاون مع وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية ومع جميع شركائنا في مصر لتعميق تعاوننا وتلبية احتياجات مصر المستقبلية من الغاز الطبيعي

المسال».

وتمهد مذكرة التفاهم الطريق لمواصلة التعاون في قطاع الطاقة بما في ذلك توريد الغاز الطبيعي المسال من قطر للطاقة إلى مصر على المدى الطويل بعد أن توصلت قطر للطاقة إلى اتفاقية مع الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) لتوريد ما يصل إلى 24 شحنة من الغاز الطبيعي المسال خلال صيف عام 2026.

كما التفتت قطر للطاقة وإيجاس على بدء مناقشات جديدة حول إمدادات إضافية وطويلة الأمد من الغاز الطبيعي المسال من قطر للطاقة إلى مصر.

قطر للطاقة تستحوذ على حصة استكشاف جديدة قبالة السواحل اللبنانية



والغاز في لبنان، ويعكس ويؤكد التزام دولة قطر المتواصل تجاه مستقبل أكثر إشراقاً للبنان وشعبه.» وأضاف سعادة الوزير الكعبي: «أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل لمعالي السيد جوزيف صدي، وزير الطاقة والمياه في لبنان وفريقه في الوزارة للدعم الذي قدموه لتحقيق هذا الإنجاز. ونحن نتطلع إلى العمل معهم ومع شركائنا الاستراتيجيين توتال إنرجيز وإيني لتحقيق النتائج المأمولة.» تقع المنطقة 8 حوالي 70 كيلومتراً قبالة السواحل اللبنانية في أعماق مياه تتراوح بين 1700 و2100 متر.

أبرمت قطر للطاقة اتفاقية مع الحكومة اللبنانية وكل من شركتي توتال إنرجيز وإيني، للاستحواذ على حصة مشاركة في منطقة للاستكشاف قبالة سواحل الجمهورية اللبنانية. وبموجب بنود الاتفاقية، ستحصل قطر للطاقة على حصة 30% من المنطقة 8، في حين ستحتفظ كل من توتال إنرجيز (المشغل) وإيني بنسبة 35% لكل منهما. وفي معرض تصريحه بهذه المناسبة، قال سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة: «نحن سعيديون باستحواذنا على حصة في هذه المنطقة، وهو ما سيمكننا من دعم جهود تطوير قطاع استكشاف النفط



برعاية وزارة الطاقة.. انطلاق أعمال النسخة 13 للمؤتمر السعودي للشبكات الذكية في الرياض تحت شعار «ابتكار اليوم لاستدامة الغد»



برعاية وزارة الطاقة، انطلقت في الرياض مؤخرا، أعمال النسخة الـ13 للمؤتمر السعودي للشبكات الذكية 2025، والمعرض المصاحب له، تحت شعار «ابتكار اليوم لاستدامة الغد»، والتي تستمر ثلاثة أيام، بمشاركة خبراء ومختصين من 25 دولة، وعقد 28 جلسة حوارية وتقنية تستعرض 225 ورقة علمية حول تطور الشبكات في العالم.

ومرونة الشبكة الكهربائية، ورفع كفاءة منظومة التوليد، لتعزيز قيادة المملكة في هذا المجال الحيوي، ولتكون مركزاً عالمياً للربط الكهربائي، وتصدير الكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة، بما يسهم في تنمية السوق الإقليمية لتجارة الكهرباء، وتحقيق مزيج الطاقة الأمثل، ودعم المستهدفات الوطنية لخفض الانبعاثات، انطلاقاً من موقعها الاستراتيجي، وامتلاكها أكبر شبكة كهربائية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وقال المهندس ناصر القحطاني، إن قطاع الكهرباء في المملكة شهد خلال السنوات الماضية تحولات جوهرية، شملت تحديث وتعزيز البنية التحتية للشبكة الكهربائية ورفع جاهزيتها لاستيعاب الطاقة المتجددة وأنظمة التخزين وفق مستهدفات طموحة، حيث تُعد الشبكات الذكية عنصراً أساسياً في تطوير

وفي كلمة ألقاها بهذه المناسبة، نوّه مساعد وزير الطاقة لشؤون الكهرباء في المملكة العربية السعودية؛ المهندس ناصر بن هادي القحطاني، بما يحظى به قطاع الطاقة من دعم ورعاية، من القيادة الرشيدة، مثنياً حرص سمو وزير الطاقة على عقد هذا المؤتمر المهم، وعلى رعاية وزارة الطاقة له للإسهام في نجاحه، لما تمثله تقنيات الشبكات الذكية من أهمية قصوى، ولكونها عنصراً جوهرياً في مسيرة تحولات الطاقة، بما تمكنه من تحسين عملية إنتاج الطاقة الكهربائية، ونقلها، وتوزيعها، والإسهام في تعزيز أمن وموثوقية الشبكات الكهربائية.

وأوضح مساعد وزير الطاقة، أن الوزارة تقوم وفق رؤية السعودية 2030 بالتخطيط طويل المدى لتعزيز الاستفادة من مصادر الطاقة المتنوعة التي تتمتع بها المملكة، لضمان أمن



والخبرات، وبناء شراكات نوعية، في مجالات الشبكات الذكية والاقتصاد الرقمي، ويجمع تحت مظلة نخبة من الخبراء وصناع القرار والباحثين والمتخصصين من مختلف أنحاء العالم، كما يوفر فرصة لبحث التحولات الكبرى في قطاع الكهرباء، ودور الابتكار في رفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الاستدامة، وتمكين التحول الرقمي في منظومة الطاقة الكهربائية.

ويناقش المؤتمر التحديات والفرص والرؤى والأفكار والحلول والخطط المستقبلية، ذات الصلة بمجالات الكهرباء، والطاقة المتجددة، والتشريعات، والتوجهات المستقبلية للشبكات الذكية، وذلك من خلال محاور تتعلق بتوطين التقنيات وبناء القدرات الوطنية، وإقامة شراكات تقنية تعزز جاهزية البنية التحتية الذكية، وبناء منظومة طاقة مستدامة تعزز الاستثمار وتحفز الابتكار، وتنظم عمليات إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بكفاءة.

كما يبحث المؤتمر تكامل مصادر الطاقة المتجددة، وتطورات آليات الدمج الآمن للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتطوير حلول تخزين الطاقة الكهربائية وأنظمة التحكم الذكي بالأحمال، ودور الأمن السيبراني في البنية التحتية للطاقة لتعزيز موثوقية الأنظمة الحيوية وحمايتها من التهديدات السيبرانية.

قطاع الكهرباء، لما تسهم به في تحسين الاستجابة للحوادث، وتسريع التعافي، ورفع موثوقية الخدمة من خلال تحليل بيانات العدادات الذكية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لاتخاذ قرارات استباقية.

وأوضح أن نسبة أتمتة شبكات التوزيع في المملكة بلغت نحو (40%) بنهاية عام 2025، وهي النسبة المثلى وفق أفضل الممارسات من حيث العائد مقابل التكلفة، في الوقت الذي تعمل فيه المملكة على تطوير مشروعات لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة، بسعات تقارب (64) جيجاواط، مبيناً أن هذه المشروعات هي الآن في مراحل مختلفة، حيث رُبط منها (12.3) جيجاواط بالشبكة الوطنية، إضافة إلى تطوير أنظمة لتخزين الطاقة بالبطاريات بسعات تبلغ (30) جيجاواط ساعة، رُبط منها (8) جيجاواط ساعة بالشبكة. وستسهم هذه المشروعات في تمكين الشبكة من موازنة التغيرات اللحظية بين الإنتاج والاستهلاك، التي قد تنتج بسبب طبيعة مصادر الطاقة المتجددة المتقطعة، والتي تتأثر بالظروف الجوية.

وجرى خلال حفل افتتاح المؤتمر تكريم الفائزين في هاكاثون الطاقة، ومراسم تبادل الاتفاقيات، وافتتاح المعرض المصاحب، حيث يُعد المؤتمر منصة دولية لتبادل المعرفة

وزير الطاقة والطاقة المتجددة الجزائري يستقبل وزيرة البترول والمناجم والجيولوجيا بجمهورية تشاد



الطاقات المتجددة والهيروجين الاخضر متحدًا عن المزيج الطاقوي الذي تتمتع به الجزائر.

وفي هذا الإطار، أكد السيد الوزير، إرادة الجزائر للدفع بعجلة التعاون مع جمهورية التشاد والتبادل في مجال الطاقة والطاقات المتجددة، بالشكل الذي يجعلها أكثر فاعلية وديناميكية.

ومن جهتها، أبدت السيدة ندولينودجي أليكس نايمباي، اهتمامها الكبير بالنموذج الجزائري في مجال التنمية الطاقوية، معربة عن رغبة تشاد في الاستفادة من خبرة الجزائر وتجربتها في تطوير قطاع الطاقة والطاقات المتجددة، التي أكدت أنها الأقرب من ناحية المعطيات الاقتصادية والتنمية لجمهورية تشاد، مستعرضة جملة الانشغالات التي تطرحها تشاد في هذا المجال لاسيما فيما يتعلّق بضعف الشبكة الكهربائية.

وقد خلصت أشغال الاجتماع، للاتفاق على تشكيل لجان عمل مشاركة بين الوزارات المعنية لبحث ودراسة وإعداد مشروع مذكرة تفاهم يتم التوقيع عليها بين الطرفين، والتي ستكون حجر الأساس لتنفيذ ورقة طريق تعطي ديناميكية حقيقية للتعاون والشراكة المستدامة بين الطرفين.

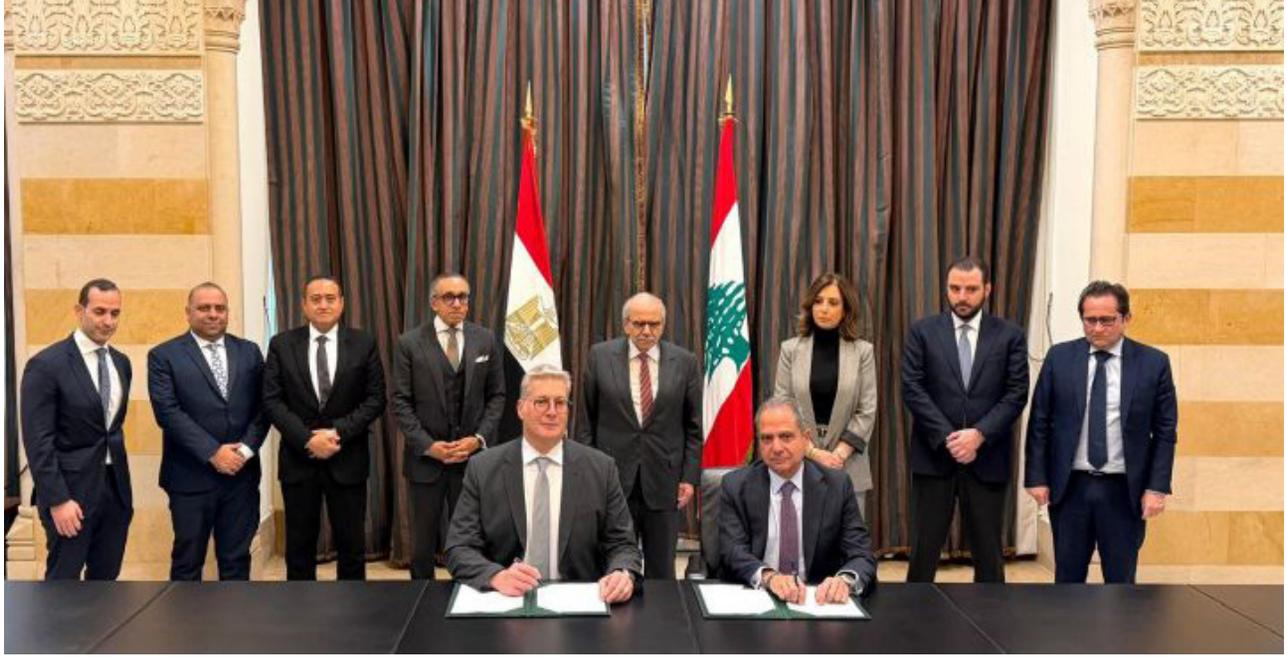
للإشارة، فقد كان الوفد التشادي قد قام بزيارة عمل لمقر مسير المنظومة الكهربائية، وكانت السيدة الوزيرة، قد أبدت اهتمامها الكبير بالتجربة الجزائرية في تسيير المنظومة الكهربائية وبالتكنولوجيات المتطورة المعتمدة على مستوى هذه الهيئة التي وصفتها بالنموذجية.

في إطار مساعي تعزيز التعاون الخارجي، وبحث سبل توسيع مساحات الشراكة الدولية للجزائر، خاصة على الصعيد القاري، استقبل وزير الطاقة والطاقة المتجددة الجزائري، الدكتور مراد عجال، بتاريخ 17 ديسمبر 2025، بمقر دائرته الوزارية، السيدة ندولينودجي أليكس نايمباي، وزيرة البترول والمناجم والجيولوجيا بجمهورية تشاد، خلال زيارة عمل في الجزائر، على رأس وفد هام يضم مسؤولين من المؤسسات القطاعية في التشاد. خلال اللقاء بحث الطرفان سبل الدفع بعجلة التعاون والشراكة بين الجزائر وجمهورية تشاد بما يستجيب لإرادة قيادة الدولتين وشعبيهما.

وبعد مراسيم الاستقبال، باشر الطرفان أشغال جلسة عمل تمت بحضور ممثل دبلوماسية تشاد في الجزائر، السيد محمّد أليي أحمد، وعدد من الإطارات الرئيسية في الوزارة، وبالمناسبة تحدث الطرفان عن عمق العلاقات الثنائية بين الجزائر والتشاد، كما تمت مناقشة سبل تعزيز وتوسيع مساحات التعاون الثنائي بين الدولتين في مجالات الطاقة والطاقات المتجددة.

وفي كلمته، استعرض وزير الطاقة والطاقات المتجددة، الدكتور مراد عجال، الإمكانيات والخبرات التي تتمتع بها الجزائر في مجال الطاقة والطاقات المتجددة، لاسيما في مجال إنتاج، نقل وتوزيع الكهرباء، وكذلك نقل وتوزيع الغاز، إلى جانب تجربتها الهامة في مجال الصناعة الكهربائية والغازية وتصنيع التوربينات الغازية، وكذا في الخدمات والتكوين، إلى جانب خبرتها في مجال الطاقة النووية التي توجّهها الجزائر للاستثمار في الطب النووي، كما عرّج السيد الوزير، للحديث عن تجربة الجزائر في مجال

توقيع مذكرة تفاهم بين مصر ولبنان لإمداد محطة دير عمار بالغاز الطبيعي



في إطار العلاقات الأخوية والتاريخية التي تجمع مصر ولبنان، وانطلاقاً من دور مصر كمركز إقليمي لتداول الغاز، من خلال استقبال الغاز الطبيعي وإعادة توريده إلى الدول الشقيقة، وقّعت وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، ووزارة الطاقة والمياه اللبنانية في يوم الاثنين 29 ديسمبر 2025، مذكرة تفاهم لإمداد محطة دير عمار في لبنان بالغاز الطبيعي لتوليد الطاقة الكهربائية، وذلك بمقر رئاسة مجلس الوزراء اللبنانية.

توقيع مذكرة تفاهم بين مصر ولبنان لإمداد محطة دير عمار بالغاز الطبيعي

وقعت مذكرة التفاهم في بيروت، المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية بجمهورية مصر العربية، وجو الصدي، وزير الطاقة والمياه في الجمهورية اللبنانية، وذلك بحضور نواف سلام رئيس مجلس الوزراء اللبناني، وكذلك السفير علاء موسى، سفير مصر لدى لبنان، والمهندس محمود عبد الحميد العضو المنتدب التنفيذي لشركة إيجاس والدكتور محمد الباجوري المشرف علي الإدارة المركزية للشئون القانونية بالوزارة وعدد من قيادات وزارة الطاقة اللبنانية.

وعقب التوقيع، أكد وزير البترول والثروة المعدنية أن مذكرة التفاهم تأتي استكمالاً لنتائج الزيارة الهامة التي قام بها الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، إلى لبنان مؤخراً.

وأوضح الوزير، أن مصر تضطلع بدورها في إمداد لبنان بالغاز الطبيعي، بهدف دعم أمن الطاقة للدول العربية في ظل امتلاك بنية تحتية متطورة وقوية في مجال إنتاج وتداول وتصدير الغاز الطبيعي.



التقى معالي وزير النفط والغاز بدولة ليبيا الدكتور خليفة رجب عبد الصادق بصاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، وزير الطاقة في المملكة العربية السعودية.

وبحث الاجتماع التعاون في مجالات الطاقة، بما في ذلك تقنيات وحلول الطاقة وتعزيز فرص الاستثمار والتعاون في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.



«أدنوك» تعلن اتخاذ «قرار الاستثمار النهائي» لمشروع تطوير الغاز العميق في حقل «صرب»



**مشروع «صرب» يقع ضمن امتياز
«غشا»، الذي يعد ركيزة أساسية في
جهود الإمارات لتعزيز صادراتها من
الغاز وتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذا
المورد الحيوي**

**المشروع يساهم في دفع النمو
الاقتصادي المحلي وتمكين الكفاءات
الإماراتية ضمن برنامج أدنوك لتعزيز
المحتوى الوطني**

التحتية البحرية لأدنوك لرفع الكفاءة وخلق وتعزيز القيمة.“
جدير بالذكر أن مشروع تطوير الغاز العميق في حقل صرب
يقع على بُعد 120 كيلومتراً من شواطئ أبوظبي، ويتشكل من
منصة بحرية جديدة تضم أربعة آبار لإنتاج الغاز، تتصل بجزيرة
داس، حيث سيتم ربط الغاز بمرافق «أدنوك للغاز» لمعالجته في
مرحل التطوير والإنتاج، مما يُعزز التكامل مع المشروعات
الأخرى التابعة لـ «أدنوك».

أعلنت «أدنوك» اتخاذ «قرار الاستثمار النهائي»
في المشروع الاستراتيجي لتطوير الغاز العميق في حقل
صرب، الواقع ضمن امتياز «غشا» البحري في أبوظبي.
ومن المخطط أن يبلغ الإنتاج اليومي للمشروع قبل نهاية العقد
الحالي 200 مليون قدم مكعبة قياسية من الغاز، وهو ما يكفي
لإنتاج طاقة توفر احتياجات أكثر من 300 ألف منزل من
الكهرباء يومياً. وسيجري استخدام أحدث أدوات التكنولوجيا
المتقدمة والذكاء الاصطناعي في عمليات هذا المشروع المتطور
تقنياً، الذي سيتم تشغيله عن بُعد من جزيرة أرزنة، ليستفيد من
البنية التحتية الموجودة فيها لرفع الكفاءة وتعزيز السلامة.

وبهذه المناسبة، قال مصبح الكعبي، الرئيس التنفيذي لدائرة
الاستكشاف والتطوير والإنتاج في «أدنوك»: «يسرنا تأكيد اتخاذ
قرار الاستثمار النهائي في المشروع الاستراتيجي لتطوير الغاز
العميق في حقل صرب الواقع ضمن امتياز غشا، والذي يساهم
في تعزيز مساعينا لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من موارد الغاز
المتميزة في أبوظبي، بما يدعم جهود دولة الإمارات لتحقيق
الاكتفاء الذاتي من هذا المورد الحيوي، ويعزز دورها كمصدر
موثوق للغاز إلى الأسواق العالمية. وسيستفيد المشروع من
أدوات التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي، كما سيعمل
على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من أوجه التكامل عبر البنية

الصندوق العربي للطاقة يحصل على موافقة لإطلاق سندات «باندا» داخل الصين



أعلن الصندوق العربي للطاقة، أحد المشاريع المنبثقة عن أوابك، حصوله على الموافقة التنظيمية لإصدار سندات «باندا» مقومة بالرنمينبي داخل السوق الصينية، ليصبح بذلك أول مؤسسة مالية متعددة الأطراف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنال هذه الموافقة. وبحسب صحيفة الشرق الأوسط فقد جاءت الموافقة من الرابطة الوطنية لمستثمري الأسواق المالية المؤسسية، وذلك عقب استكمال عملية مراجعة التسجيل وفقاً للأنظمة المعمول بها في سوق السندات بين البنوك في الصين. ويتيح البرنامج المسجل للصندوق العربي للطاقة إصدار سندات بالرنمينبي تصل قيمتها إلى 10 مليارات يوان (ما يعادل نحو 1.4 مليار دولار) على مدى فترة تمتد لعامين من تاريخ الموافقة، مع إمكانية تنفيذ الإصدارات على عدة شرائح، بما يوفر مرونة عالية في إدارة التمويل. وفي هذا السياق، قال كبير المدراء الماليين للصندوق العربي للطاقة فيكي بهاتيا، إن هذه الخطوة تعد محطة استراتيجية تتيح تنويع مصادر التمويل بشكل أكبر من خلال الاستفادة من قاعدة واسعة من المستثمرين الصينيين، إلى جانب إرساء أساس

قوي لتعزيز التعاون بين مؤسسة مالية متعددة الأطراف عالية التصنيف من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأسواق رأس المال الصينية.

كما يسهم برنامج سندات «باندا» في تعميق مشاركة الصندوق العربي للطاقة في الأسواق المالية الصينية، ويمهّد الطريق لتعاون محتمل مع المؤسسات المالية والمستثمرين الصينيين، بما يعزز التعاون العابر للحدود في تمويل قطاع الطاقة.

التطورات البترولية في الأسواق العالمية

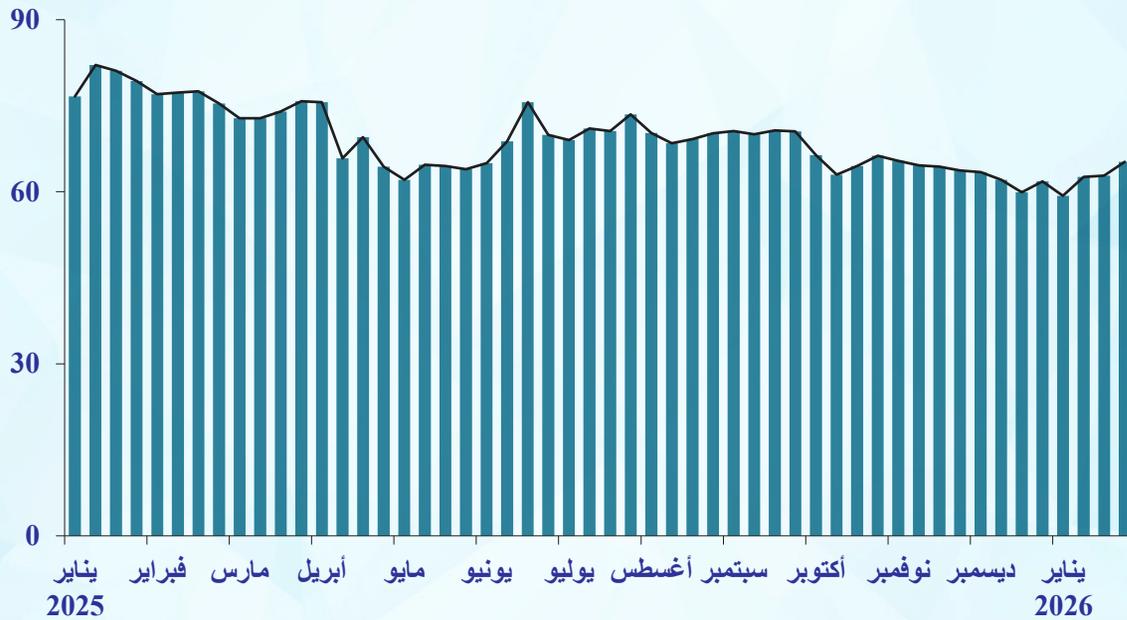
التطورات البترولية في الأسواق العالمية

أولاً: أسواق النفط العالمية

1. أسعار النفط

شهد متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك ارتفاعاً في يناير 2026 بنسبة 0.9% (0.6 دولار للبرميل) مقارنة بشهر ديسمبر 2025، ليبلغ 62.3 دولار للبرميل. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع ضغوط البيع في أسواق العقود الآجلة، وتزايد علاوة المخاطر الجيوسياسية في العديد من المناطق المنتجة الرئيسية، واضطرابات الإمدادات – لا سيما في حوض المحيط الأطلسي، فضلاً عن انقطاعات إمدادات النفط غير المخطط لها في منطقة بحر قزوين، وانقطاعات الإمدادات الأمريكية المرتبطة بالعواصف الثلجية.

المعدل الاسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك، يناير 2025 – يناير 2026 (دولار/ برميل)



المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، الموقع الإلكتروني.

2. الطلب والعرض

تشير التقديرات إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2025 ليصل إلى نحو 106.6 مليون برميل/يوم، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 1% مقارنة بمستويات الربع الثالث 2025. حيث ارتفع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 1.9% ليصل إلى نحو 60.1 مليون برميل/يوم، بينما انخفض طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 0.1% ليصل إلى حوالي 46.5 مليون برميل/يوم.

ويتوقع انخفاض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2026 ليصل إلى نحو 105.6 مليون ب/ي، حيث يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 230 ألف ب/ي ليصل إلى نحو 60.3 مليون ب/ي، في حين يتوقع انخفاض طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.2 مليون ب/ي ليصل إلى نحو 45.3 مليون ب/ي.

تشير التقديرات إلى انخفاض إمدادات الدول غير المشاركة في إعلان التعاون من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال الربع الرابع من عام 2025 إلى حوالي 53.7 مليون برميل/يوم، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 2.3% مقارنة بمستويات الربع الثالث 2025. ويتوقع ارتفاع تلك الإمدادات خلال الربع الأول من عام 2026 إلى نحو 54.3 مليون برميل/يوم.

أما فيما يخص إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من النفط الخام فقد انخفضت خلال يناير 2026 بمقدار 440 ألف ب/ي، أي بنسبة 1% على أساس شهري، لتصل إلى نحو 42.4 مليون ب/ي، حيث انخفضت إمدادات دول أوبك بنحو 135 ألف ب/ي لتصل إلى نحو 28.4 مليون ب/ي، كما انخفضت إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك بنسبة 2.1% لتصل إلى حوالي 14 مليون ب/ي.

انخفض الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري خلال يناير 2026 بمقدار 315 ألف ب/ي مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى نحو 8.932 مليون ب/ي. وفي تطور آخر، استقر عدد الحفارات العاملة في شهر يناير 2026 عند نفس مستوى الشهر السابق وهو 527 حفارة.

إنتاج النفط الصخري وعدد الحفارات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية

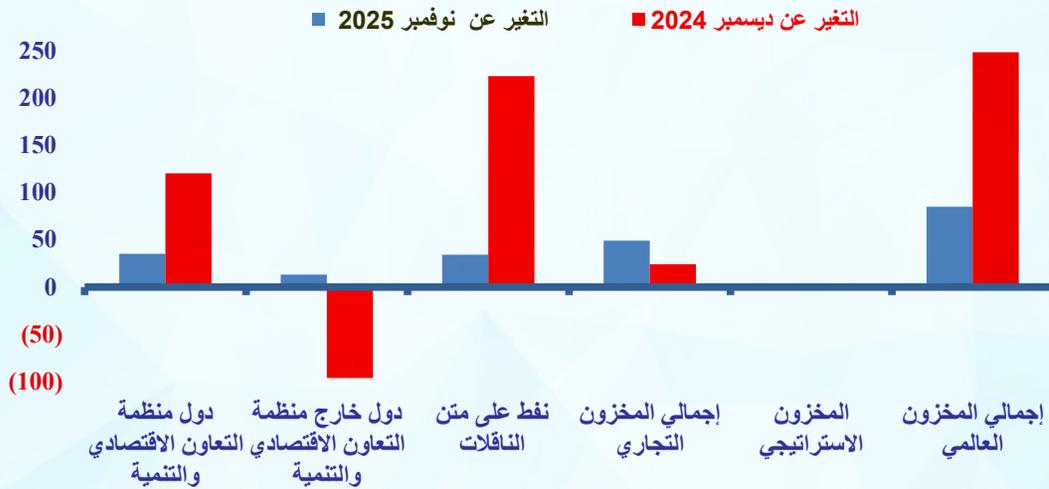


المصدر: EIA, Short-Term Energy Outlook, February 2026

3. المخزونات النفطية

ارتفع المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية شهر ديسمبر 2025 بمقدار 35 مليون برميل مقارنة بالشهر السابق ليبلغ 2872 مليون برميل، كما ارتفع المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 13 مليون برميل ليصل إلى 3614 مليون برميل، وارتفع المخزون الإستراتيجي بمقدار 1 مليون برميل مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 1565 مليون برميل.

التغير في المخزون النفطي في نهاية شهر ديسمبر 2025 (مليون برميل)



المصدر: Oil Market intelligence, March 2025 & January 2026

4. تجارة النفط

- واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال شهر يناير 2026 بنسبة 4.1% لتصل إلى نحو 6.3 مليون ب/ي، كما ارتفعت صادراتها من النفط الخام بنسبة 4% لتبلغ حوالي 4.2 مليون ب/ي.

انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال شهر يناير 2026 بنسبة 12.8% لتصل إلى حوالي 1.6 مليون ب/ي، كما انخفضت صادراتها من المنتجات النفطية بنسبة 3.8% لتبلغ نحو 7 مليون ب/ي.

ثانياً: أسواق الغاز الطبيعي العالمية

1. الأسعار

ارتفع المتوسط الشهري للسعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي خلال شهر يناير 2026 إلى 7.72 دولار لكل مليون (وح ب).

المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي في مركز هنري الأمريكي، يناير 2025 – يناير 2026

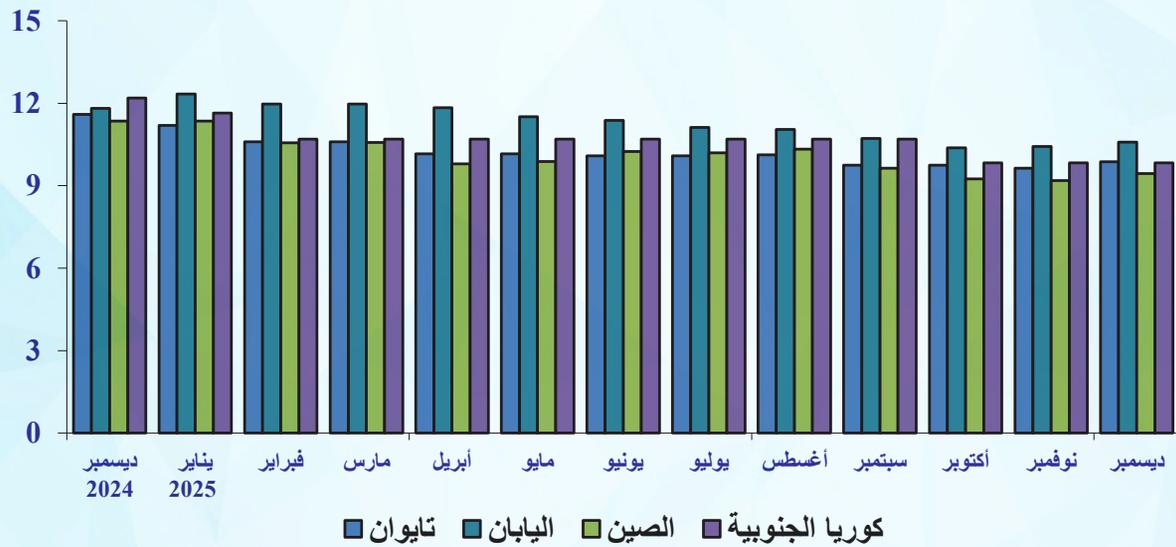


المصدر: EIA, Henry Hub Natural Gas Spot Price

ارتفع متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في اليابان في شهر ديسمبر 2025 بمقدار 0.16 دولار لكل مليون (وح ب) ليبلغ 10.58 دولار لكل مليون (وح ب)، وارتفع متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في الصين بمقدار 0.25 مليون (وح ب) ليصل إلى 9.44 دولار لكل مليون (وح ب)، كما ارتفع متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في تايوان بمقدار 0.24 دولار لكل مليون (وح ب) ليصل إلى 9.87 دولار لكل مليون (وح ب). بينما استقر متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في كوريا الجنوبية عند نفس المستوى المسجل في الشهر السابق وهو 9.83 دولار لكل مليون (وح ب).

متوسط أسعار استيراد الغاز الطبيعي المسيل في شمال شرق آسيا، ديسمبر 2024 - ديسمبر 2025

مليون وحدة حرارية بريطانية



المصدر: Energy Intelligence - WGI, Various issues.

2. الصادرات

بلغت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل إلى اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان حوالي 4.785 مليون طن خلال شهر ديسمبر 2025، مستأثرة بحصة بلغت 21.9% من الإجمالي.





ملحق الجداول



الجدول - 2: الأسعار الفورية لسلة أوبك، 2025-2026
Table - 2: Spot Prices of OPEC Basket 2025-2026
(دولار / برميل - \$ / Barrel)

	2026	2025	
January	62.3	79.4	يناير
February		76.8	فبراير
March		74.0	مارس
April		69.0	أبريل
May		63.6	مايو
June		69.7	يونيو
July		71.0	يوليو
August		69.7	أغسطس
September		70.4	سبتمبر
October		65.2	أكتوبر
November		64.5	نوفمبر
December		61.7	ديسمبر
First Quarter		76.7	الربع الأول
Second Quarter		67.4	الربع الثاني
Third Quarter		70.4	الربع الثالث
Fourth Quarter		63.8	الربع الرابع
Annual Average	63.7	69.6	المتوسط السنوي

المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة أوبك، 16 فبراير 2026.

Source: OPEC Website, 16 February 2026.

* The OPEC basket of crudes (effective June 16, 2005) is comprised of Algeria's Saharan Blend, Iraq's Basra Light, Kuwait Export, Libya's Es Sider, Qatar Marine, Saudi's Arabian Light, UAE's Murban, Iran Heavy, Indonesia's Minas, Nigeria's Bonny Light, and Venezuela's Merey. Effective 1 January and mid of October 2007, Angola's Girassol and Ecuadorean Oriente crudes have been incorporated to become the 12th and 13th crudes comprising the new Opec Basket. As of Jan. 2009, the basket excludes the Indonesian crude. As of Jan. 2016, the basket price includes the Indonesian crude. As of July 2016 the basket price includes the Gabonese crude. As of January 2017, the basket price excludes the Indonesian crude «Minas». As of June 2017, The basket price includes the Equatorial Guinean crude «Zafiro». As of June 2018, the basket includes the Congolese crude «Djeno». As of January 2019: The basket price excludes the Qatari crude «Qatar Marine». As of March 2020 The basket price excludes the Ecuadorean crude «Oriente». As of January 2024 The basket price excludes the Angola's crude «Girassol».

جدول رقم (1)
المعدل الأسبوعي لأسعار سلة أوبك* 2025-2026
Weekly Average Spot Prices of the OPEC Basket of Crudes*, 2025-2026
(دولار / برميل - Barrel / \$)

2026	2025	الأسبوع Week	الشهر Month	2026	2025	الأسبوع Week	الشهر Month
	69.0	1	يوليو July	59.3	76.6	1	يناير January
	71.0	2		62.6	82.1	2	
	70.6	3		62.8	81.1	3	
	73.5	4		65.2	79.3	4	
	70.3	1	أغسطس August		77.0	1	فبراير February
	68.5	2			77.3	2	
	69.2	3			77.5	3	
	70.2	4			75.4	4	
	70.6	1	سبتمبر September		72.8	1	مارس March
	70.0	2			72.8	2	
	70.7	3			74.0	3	
	70.5	4			75.8	4	
	66.4	1	أكتوبر October		75.6	1	أبريل April
	63.0	2			65.8	2	
	64.5	3			69.5	3	
	66.3	4			64.4	4	
	65.4	1	نوفمبر November		62.1	1	مايو May
	64.6	2			64.7	2	
	64.3	3			64.5	3	
	63.6	4			63.9	4	
	63.5	1	ديسمبر December		65.0	1	يونيو June
	62.2	2			68.8	2	
	60.0	3			75.6	3	
	60.7	4			69.9	4	

Source: OPEC Website, 16 February 2026.

المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة أوبك، 16 فبراير 2026.

* تشمل سلة أوبك اعتباراً من 16 يونيو 2005 على الخامات التالية: العربي الخفيف السعودي، مزيج الصحراء الجزائري، البصرة الخفيف، السدرة الليبي، موربان الإماراتي، قطر البحري، الخام الكويتي، الإيراني الثقيل، ميري الفنزويلي، بوني الخفيف النيجيري، خام ميناس الإندونيسي. واعتباراً من بداية شهر يناير ومنتصف شهر أكتوبر 2007 أضيف خام غيراسول الإندونيسي وخام أورينت الأكوادوري، وفي يناير 2009 تم استثناء الخام الإندونيسي من السلة، وفي يناير 2016 تم إضافة الخام الإندونيسي من جديد، وفي يوليو 2016 أضيف الخام الجابوني، وفي يناير 2017 تم استثناء الخام الإندونيسي، وفي يونيو 2017 أضيف خام غينيا الاستوائية «زافيرو» إلى سلة أوبك، وفي يونيو 2018 أضيف خام الكونغو «دجينو»، وفي يناير 2019 تم استثناء خام قطر البحري من سلة أوبك، وفي شهر مارس 2020 تم استثناء خام أورينت الأكوادوري من سلة أوبك، وفي شهر يناير 2024 تم استثناء خام غيراسول الإندونيسي من السلة، لتصبح تتألف من 12 نوع من النفط الخام.

الجدول - 3: الأسعار الفورية لسلة أوبك وبعض أنواع النفط الأخرى 2025-2026
Table - 3: Spot Prices for OPEC and Other Crudes, 2025-2026
(دولار/ برميل - \$/Barrel)

	غرب تكساس WTI	قطر البحري Marine	برنت Brent	دبي Dubai	السدرة الليبي Es Sider	مربان الإماراتي Murban	التصدير الكويتي Kuwait Export	البصرة المتوسط Basrah Medium	خليط الصحراء الجزائري Sahara Blend	العربي الخفيف Arab Light	سلة خامات أوبك OPEC Basket	
Average 2025	64.9	71.0	69.0	69.4	68.5	69.8	70.4	69.1	69.7	71.2	69.6	متوسط عام 2025
January 2025	75.3	80.6	79.3	80.6	77.6	80.4	80.4	78.0	80.3	80.8	79.4	يناير 2025
February	71.2	78.4	75.1	77.8	74.0	77.6	78.2	75.7	76.1	78.6	76.8	فبراير
March	68.0	78.8	72.5	72.6	71.2	72.6	75.4	73.8	72.8	76.1	74.0	مارس
April	63.1	69.8	67.8	67.8	67.0	67.7	70.3	68.6	68.0	70.9	69.0	أبريل
May	61.1	64.3	64.1	63.6	63.5	63.6	63.9	63.2	64.5	65.0	63.6	مايو
June	67.9	70.1	71.4	69.2	71.0	69.8	69.8	69.2	71.4	70.8	69.7	يونيو
July	67.4	71.6	71.0	70.8	71.1	71.1	71.4	70.6	72.5	72.2	71.0	يوليو
August	64.1	70.8	68.2	69.4	68.0	70.1	70.7	69.6	69.2	71.4	69.7	أغسطس
September	63.6	72.3	67.9	70.0	67.9	70.2	72.2	70.4	69.0	72.6	70.4	سبتمبر
October	60.2	66.9	64.6	64.8	64.7	65.8	66.0	65.0	65.3	66.9	65.2	أكتوبر
November	59.5	66.5	63.6	64.5	63.4	65.5	65.2	63.9	64.4	66.2	64.5	نوفمبر
December	57.97	62.54	62.69	61.99	62.74	63.02	61.19	60.90	63.44	62.88	61.70	ديسمبر
January 2026	60.25	62.07	66.73	62.07	66.78	63.99	60.72	61.28	67.73	62.84	62.31	يناير 2026

* Qatar Marine Crude Price = Platts Dubai Monthly Average + Premium/Discount.

* سعر خام قطر البحري - المتوسط الشهري لأسعار خام دبي على منصة بلاس + العلاوة/الخصم

.Source: OPEC monthly reports (February 2025 - February, 2026) and Qatar Energy

المصدر: تقارير أوبك الشهرية خلال الفترة (فبراير 2025 - فبراير 2026) وشركة قطر للطاقة.



الجدول - 4: المتوسط الشهري للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق المختلفة، 2025-2026
Table - 4: Average Monthly Market Spot Prices of Petroleum Products, 2025 -2026
(دولار / برميل - \$ / Barrel)

	Market	زيت الوقود Fuel Oil	زيت الغاز Gasoil	الغازولين الممتاز Premium Gasoline	السوق	
Average 2025	Singapore	86.0	87.0	80.7	سنغافورة	متوسط عام 2025
	Rotterdam	68.9	92.0	90.1	روتردام	
	Mediterranean	72.7	90.9	84.2	البحر المتوسط	
	US Gulf	62.3	84.7	93.0	الخليج الامريكي	
Jan.-25	Singapore	94.6	95.2	67.8	سنغافورة	يناير 2025
	Rotterdam	76.5	97.2	90.8	روتردام	
	Mediterranean	79.7	96.0	88.2	البحر المتوسط	
	US Gulf	69.9	94.0	95.8	الخليج الامريكي	
Feb.-25	Singapore	90.4	91.3	86.3	سنغافورة	فبراير 2025
	Rotterdam	76.0	96.1	90.4	روتردام	
	Mediterranean	79.1	94.7	87.1	البحر المتوسط	
	US Gulf	68.0	91.8	95.6	الخليج الامريكي	
Mar.-25	Singapore	84.9	86.0	81.0	سنغافورة	مارس 2025
	Rotterdam	71.7	90.2	86.0	روتردام	
	Mediterranean	74.1	88.4	82.0	البحر المتوسط	
	US Gulf	64.3	83.3	96.2	الخليج الامريكي	
Apr.-25	Singapore	80.2	81.5	76.7	سنغافورة	أبريل 2025
	Rotterdam	67.8	83.6	87.2	روتردام	
	Mediterranean	71.6	82.2	79.0	البحر المتوسط	
	US Gulf	61.1	77.4	96.6	الخليج الامريكي	
May-25	Singapore	77.4	79.1	76.6	سنغافورة	مايو 2025
	Rotterdam	68.1	81.8	88.1	روتردام	
	Mediterranean	72.3	81.0	80.6	البحر المتوسط	
	US Gulf	59.8	75.4	94.2	الخليج الامريكي	
Jun.-25	Singapore	85.1	86.7	82.0	سنغافورة	يونيو 2025
	Rotterdam	73.2	92.1	92.1	روتردام	
	Mediterranean	77.3	91.2	86.4	البحر المتوسط	
	US Gulf	65.2	83.2	95.1	الخليج الامريكي	
July-25	Singapore	88.3	90.5	79.6	سنغافورة	يوليو 2025
	Rotterdam	73.4	99.3	91.7	روتردام	
	Mediterranean	77.7	97.1	85.5	البحر المتوسط	
	US Gulf	67.7	89.2	95.0	الخليج الامريكي	
Aug-25	Singapore	84.5	86.1	80.1	سنغافورة	أغسطس 2025
	Rotterdam	70.4	90.2	90.7	روتردام	
	Mediterranean	74.6	89.7	85.0	البحر المتوسط	
	US Gulf	62.6	83.2	94.1	الخليج الامريكي	
Sep.-25	Singapore	83.1	84.1	81.5	سنغافورة	سبتمبر 2025
	Rotterdam	70.3	88.4	94.8	روتردام	
	Mediterranean	74.3	88.8	88.9	البحر المتوسط	
	US Gulf	64.1	80.8	94.7	الخليج الامريكي	
Oct.-25	Singapore	87.3	88.5	79.7	سنغافورة	أكتوبر 2025
	Rotterdam	62.8	91.3	89.2	روتردام	
	Mediterranean	66.7	91.2	82.0	البحر المتوسط	
	US Gulf	60.1	83.8	87.0	الخليج الامريكي	
Nov-25	Singapore	90.7	92.6	81.4	سنغافورة	نوفمبر 2025
	Rotterdam	62.3	101.6	94.6	روتردام	
	Mediterranean	66.7	99.1	86.3	البحر المتوسط	
	US Gulf	56.5	90.6	90.2	الخليج الامريكي	
Dec-25	Singapore	81.7	82.3	77.3	سنغافورة	ديسمبر 2025
	Rotterdam	56.8	86.3	85.5	روتردام	
	Mediterranean	61.2	85.4	79.1	البحر المتوسط	
	US Gulf	50.4	78.3	81.7	الخليج الامريكي	
Jan.-26	Singapore	82.0	82.4	73.0	سنغافورة	يناير 2026
	Rotterdam	56.4	88.2	80.2	روتردام	
	Mediterranean	61.0	87.1	76.6	البحر المتوسط	
	US Gulf	51.4	80.5	84.7	الخليج الامريكي	

Source: OPEC monthly reports (February 2025 - February 2026)

المصدر: تقارير أوبك الشهرية خلال الفترة (فبراير 2025 - فبراير 2026).



الجدول - 5 : اتجاهات أسعار شحن النفط الخام 2025 - 2026
Table - 5 : Spot Crude Tanker Freight Rates, 2025 - 2026
(نقطة على المقياس العالمي - Point on World Scale)

Period	Direction	البحر المتوسط / البحر المتوسط *** Med/Med ***	الشرق الأوسط / الغرب ** Middle East/West**	الشرق الأوسط / الشرق * Middle East/East*	الاتجاه الفترة
Average 2025		152	43	73	متوسط عام 2025
January 2025		121	35	58	يناير 2025
February		132	36	62	فبراير
March		137	34	60	مارس
April		178	33	61	أبريل
May		138	33	60	مايو
June		134	35	60	يونيو
July		131	33	48	يوليو
August		144	34	57	أغسطس
September		136	53	89	سبتمبر
October		178	56	92	أكتوبر
November		200	73	123	نوفمبر
December		193	65	108	ديسمبر
January 2026		212	52	95	يناير 2026

* Vessels of 230 - 280 thousand dwt.

** Vessels of 270 - 285 thousand dwt.

*** Vessels of 80 - 85 thousand dwt.

* حجم الناقلات يتراوح ما بين 230 الى 280 ألف طن ساكن

** حجم الناقلات يتراوح ما بين 270 الى 285 ألف طن ساكن

*** حجم الناقلات يتراوح ما بين 80 الى 85 ألف طن ساكن

Source: OPEC monthly reports (February 2025 - February 2026).

المصدر: تقارير أوبك الشهرية خلال الفترة (فبراير 2025 - فبراير 2026).

الجدول - 6 : اتجاهات أسعار شحن المنتجات النفطية، 2025 - 2026
Table - 6 : Product Tanker Spot Freight Rates, 2025 - 2026
(نقطة على المقياس العالمي - Point on World Scale)

Period	Direction	البحر المتوسط / شمال - غرب أوروبا * Med/N-WE *	البحر المتوسط / البحر المتوسط * Med/Med*	الشرق الأوسط / الشرق * Middle East/East*	الاتجاه الفترة
Average 2025		183	173	151	متوسط عام 2025
January 2025		179	169	146	يناير 2025
February		201	191	129	فبراير
March		221	211	158	مارس
April		189	179	142	أبريل
May		172	162	152	مايو
June		157	147	174	يونيو
July		164	154	144	يوليو
August		162	152	163	أغسطس
September		157	147	147	سبتمبر
October		155	145	125	أكتوبر
November		212	203	153	نوفمبر
December		226	216	174	ديسمبر
January 2026		239	226	204	يناير 2026

* Vessels of 30 - 35 thousand dwt.

Source: OPEC monthly reports (February 2025 - February 2026)

* حجم الناقلات يتراوح ما بين 30 الى 35 ألف طن ساكن

المصدر: تقارير أوبك الشهرية خلال الفترة (فبراير 2025 - فبراير 2026).



الجدول - 7 : الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2024 - 2025

Table -7 : World Oil Demand 2024 - 2025

(مليون برميل/ اليوم - Million b/d)

	* 2025					2024					
	المعدل Average	الربع الرابع Q -IV*	الربع الثالث Q -III	الربع الثاني Q -II	الربع الأول Q -I	المعدل Average	الربع الرابع Q -IV*	الربع الثالث Q -III	الربع الثاني Q -II	الربع الأول Q -I	
Arab Countries	7.4	7.5	7.5	7.2	7.2	7.3	7.5	7.4	7.0	7.1	الدول العربية
OAPEC	6.3	6.4	6.4	6.1	6.2	6.2	6.4	6.3	5.9	6.0	الدول الأعضاء في أوبك
Other Arab	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	الدول العربية الأخرى
OECD	45.9	46.5	46.6	45.6	45.2	45.8	46.3	46.4	45.6	44.8	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Americas	25.4	22.6	25.8	25.2	25.0	25.2	25.4	25.3	25.0	24.4	الأمريكيين
Europe	13.4	13.5	13.8	13.6	12.9	13.5	13.4	14.2	13.6	12.9	أوروبا
Asia Pacific	7.1	7.4	6.9	6.8	7.3	7.2	7.4	6.9	7.0	7.5	آسيا/المحيط الهادئ
Non-OECD	59.3	60.1	58.9	58.5	59.1	58.2	59.3	57.5	57.4	58.0	خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Middle East & other Asia	24.4	24.6	24.2	24.6	24.3	23.9	24.2	23.7	23.8	24.0	الشرق الأوسط ودول آسيوية أخرى
Africa	4.9	5.1	4.8	4.6	4.9	4.6	4.9	4.4	4.3	4.6	أفريقيا
Latin America	6.9	6.9	6.9	6.9	6.8	6.8	6.9	6.9	6.8	6.7	أمريكا اللاتينية
China	16.9	17.1	17.1	16.5	16.9	16.7	17.1	16.8	16.6	16.7	الصين
Eurasia	5.4	5.5	5.2	5.2	5.5	5.2	5.4	5.0	5.1	5.3	أوراسيا
Other Europe	0.8	0.9	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	دول أوروبا الأخرى
World	105.1	106.6	105.5	104.2	104.3	103.8	105.5	104.0	103.0	102.8	العالم

* Estimations .

* تقديرات.

Source: OPEC monthly reports (December 2024 - February 2026) and OAPEC estimates..

المصدر: التقارير الشهرية لأوبك خلال الفترة (ديسمبر 2024 - فبراير 2026) وتقديرات منظمة أوبك.

الجدول - 8: العرض العالمي للنفط وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة 2024 - 2025

Table -8 : World Oil and NGL Supply, 2024-2025

(مليون برميل يوميا - Million b/d)

	* 2025					2024					
	المعدل Average	الربع الرابع Q -III	الربع الثالث Q -III	الربع الثاني Q -II	الربع الأول Q -I	المعدل Average	الربع الرابع Q -III	الربع الثالث Q -III	الربع الثاني Q -II	الربع الأول Q -I	
Arab Countries	28.4	29.4	28.8	27.9	27.6	27.6	27.5	27.5	27.7	27.7	الدول العربية
OAPEC	27.3	28.3	27.7	26.8	26.5	26.5	26.4	26.4	26.6	26.6	الدول الأعضاء في أوبك
Other Arab	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	الدول العربية الأخرى
DoC Countries:	50.6	51.6	51.1	49.9	49.6	49.4	49.1	49.0	49.3	49.5	الدول الموقعة علي إعلان التعاون:
Crude Oil	41.9	43.0	42.5	41.3	40.9	40.9	40.4	40.7	41.0	41.2	النفط الخام
OPEC	27.6	28.5	27.9	27.1	26.8	26.6	26.7	26.6	26.6	26.6	دول أوبك
Non-OPEC	14.3	14.5	14.5	14.3	14.1	14.3	13.9	14.1	14.3	14.7	دول خارج أوبك
NGLs +non conventional Oils	8.6	8.6	8.6	8.6	8.5	8.7	8.5	8.3	8.3	8.3	سوائل الغاز الطبيعي ونفوط غير تقليدية
Non Do C Countries:											الدول غير الموقعة علي إعلان التعاون:
OECD	32.3	31.9	32.9	32.3	32.0	31.7	32.0	31.8	31.6	31.0	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Americas	28.3	27.9	28.9	28.4	28.0	27.7	27.9	27.8	27.6	26.9	الأمريكيين
Europe	3.6	3.6	3.7	3.6	3.6	3.5	3.7	3.5	3.6	3.7	أوروبا
Asia Pacific	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.5	0.4	0.4	0.5	آسيا/المحيط الهادىء
Non-OECD	21.9	21.8	22.0	21.9	21.8	21.5	21.6	21.4	21.5	21.6	خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Middle East & Other Asia	4.4	4.4	4.5	4.4	4.4	4.4	4.4	4.4	4.4	4.4	الشرق الأوسط ودول آسيوية أخرى
Africa	2.3	2.3	2.3	2.2	2.3	2.3	2.4	2.4	2.3	2.2	أفريقيا
Latin America	7.6	7.6	7.8	7.5	7.3	7.2	7.4	7.2	7.2	7.3	أمريكا اللاتينية
China	4.6	4.6	4.6	4.7	4.7	4.6	4.5	4.5	4.6	4.6	الصين
Eurasia	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	أوراسيا
Other Europe	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	دول أوروبا الأخرى
Processing Gains	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	عوائد التكرير
World	104.7	105.3	106.1	104.1	103.3	102.6	102.7	102.2	102.4	102.1	العالم

* Estimations .

Source: OPEC monthly reports (December 2024 - January 2026) and OAPEC estimates..

* تقديرات.

المصدر: التقارير الشهرية لأوبك خلال الفترة (ديسمبر 2024 - يناير 2026) وتقديرات منظمة أوبك.



جدول رقم (9) Table No
المخزون النفطي العالمي، في نهاية شهر ديسمبر 2025
Global Oil Inventories, End of December 2025
(مليون برميل - Million bbl)

	التغير عن ديسمبر 2024 Change from December 2024	ديسمبر 2024 Dec-24	التغير عن نوفمبر 2025 Change from November 2025	نوفمبر 2025 Nov-25	ديسمبر 2025 Dec-25	
Americas	72	1494	18	1548	1566	الأمريكتين:
Crude	17	569	(5)	591	586	نפט خام
Products	55	925	23	957	980	منتجات نفطية
Europe	14	925	13	926	939	أوروبا:
Crude	25	330	6	349	355	نפט خام
Products	(11)	595	7	577	584	منتجات نفطية
Asia Pacific	34	333	4	363	367	آسيا/المحيط الهادئ:
Crude	27	110	10	127	137	نפט خام
Products	7	223	(6)	236	230	منتجات نفطية
OECD ¹	120	2752	35	2837	2872	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*
Crude	69	1009	11	1067	1078	نפט خام
Products	51	1743	24	1770	1794	منتجات نفطية
Non - OECD ¹	(96)	3710	13	3601	3614	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*
Oil at Sea	223	1373	34	1562	1596	نפט على متن الناقلات
World Commercial ¹	24	6462	49	6437	6486	المخزون التجاري العالمي*
Strategic Strategic	0	1565	1	1564	1565	المخزون الاستراتيجي
Total ²	248	9400	85	9563	9648	إجمالي المخزون العالمي**

المصدر

1) Excludes Oil at Sea.

2) Includes Oil at Sea and strategic reserves.

* لا يشمل النفط على متن الناقلات
** يشمل النفط على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي

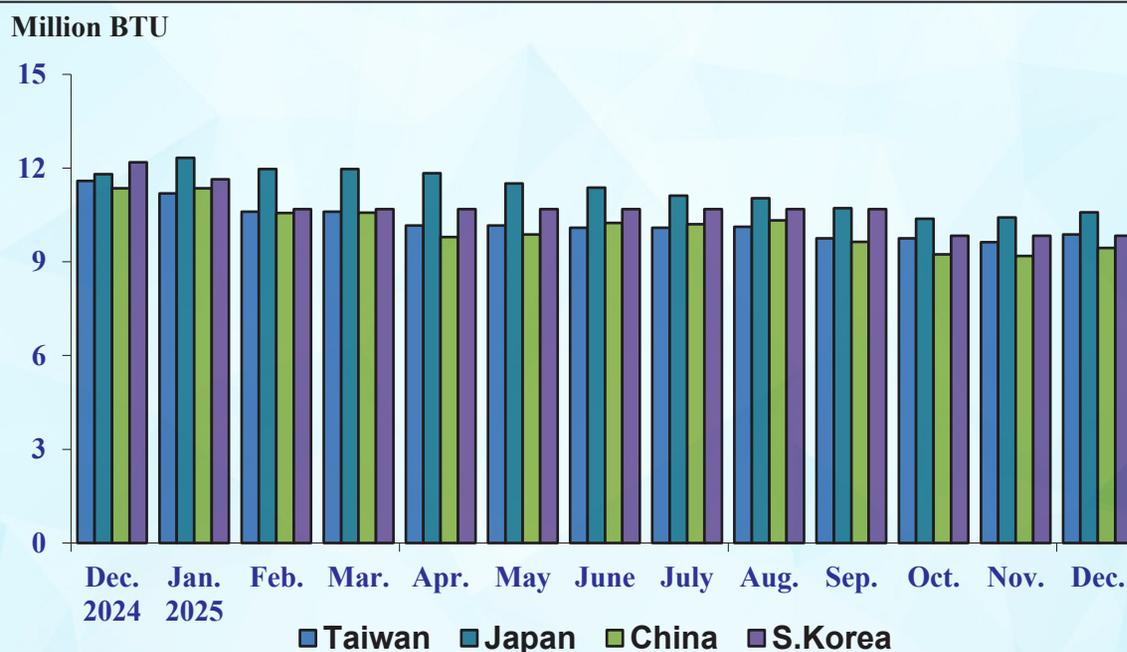
Source: Oil Market Intelligence, March 2025 & January 2026.

Source: Oil Market Intelligence, March 2025 & January 2026.

Tables Annex

- The price of Japanese LNG imports in December 2025 increased by \$0.16/m BTU to reach \$10.58/m BTU, the price of Chinese LNG imports increased by \$0.25/m BTU to reach \$9.44/m BTU, and the prices of Taiwan LNG imports increased by \$0.24/m BTU to reach \$9.87/m BTU. Whereas the price of Korean LNG imports remained stable at the same previous month level of \$9.83/m BTU.

The price of Northeast Asia LNG imports, Dec. 2024 – Dec. 2025



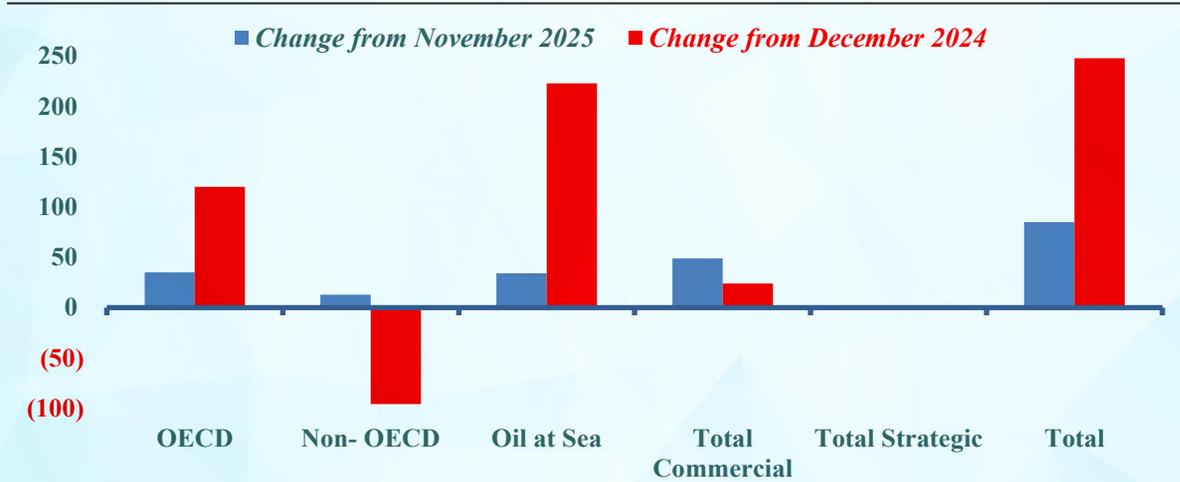
Source: Energy Intelligence - WGI, Various issues.

2. Exports

Arab LNG exports to Japan, S.Korea, Taiwan and China were about 4.785 million tons in December 2025 (a share of 21.9% of total imports).



Change in Global Inventories at the End of December 2025 (million bbl)



Source: Oil Market intelligence, March 2025 & January 2026.

4. Oil Trade

US Oil Imports and Exports

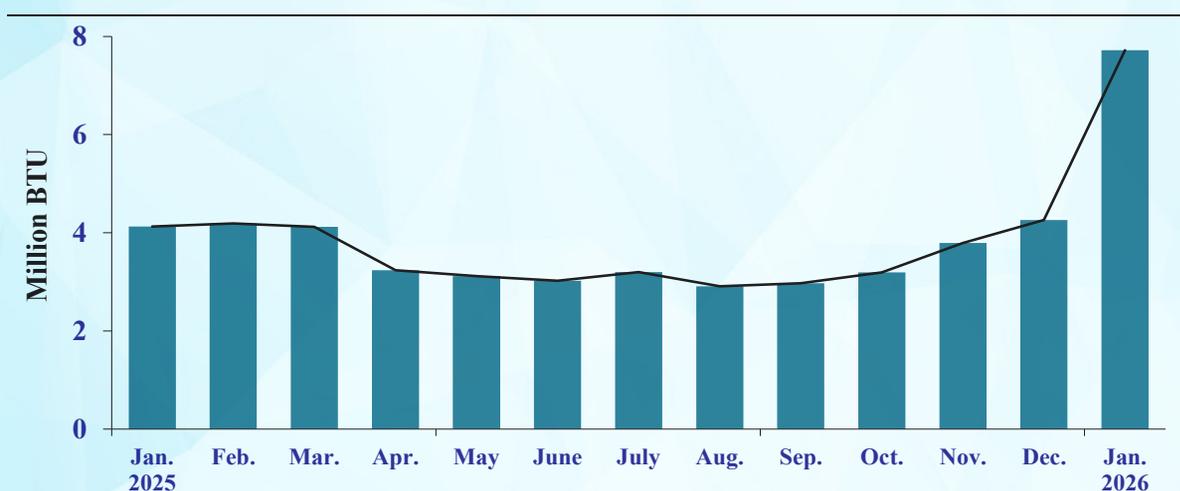
- US crude oil imports in January 2026 increased by 4.1% from the previous month level to reach about 6.3 million b/d, and US crude oil exports increased by 4% to reach about 4.2 million b/d.
- US petroleum product imports in January 2026 decreased by 12.8% from previous month level to reach about 1.6 million b/d, and US petroleum product exports decreased by 3.8% to reach 7 million b/d.

Second: Natural Gas Market

1. Prices

- The average spot price of natural gas at the Henry Hub increased in January 2026 to reach \$7.72/million BTU.

Average spot price of natural gas at the Henry Hub, Jan. 2025 – Jan. 2026



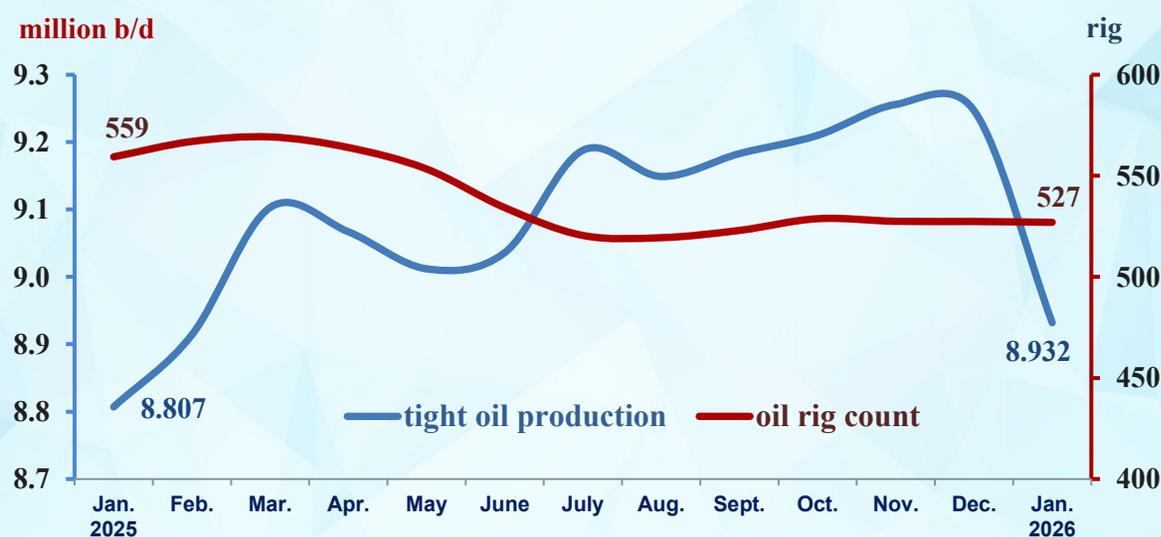
Source: EIA, Henry Hub Natural Gas Spot Price.

- Estimates indicate that Non-DoC liquids production decreased in Q4 2025 by 2.3% compared with the previous quarter, to reach about 53.7 million b/d. Projections indicate that Non-DoC liquids production expected to increase in Q1 2026 to reach 54.3 million b/d.

Total DoC crude oil production in January 2026 decreased by 440 thousand b/d, or 1% compared with previous month level to reach about 42.4 million b/d. Opec crude oil production decreased by 135 thousand b/d to reach 28.4 mb/d, and Non-OPEC DoC crude oil production decreased by 2.1% to reach about 14 million b/d.

- US tight oil production in January 2026 decreased by 315 thousand b/d compared with previous month level to reach 8.932 million b/d. On other developments, US oil rig count remained stable at the same previous month level of 527 rigs.

US tight oil production and oil rig count



Source: EIA, Short-Term Energy Outlook, February 2026.

3. Oil Inventories

- OECD commercial inventories at the end of December 2025 increased by 35 million barrels from the previous month level to reach 2872 million barrels, Non-OECD commercial inventories increased by 13 million barrels from the previous month level to reach 3614 million barrels, and strategic inventories increased by 1 million barrels from the previous month level to reach 1565 million barrels.



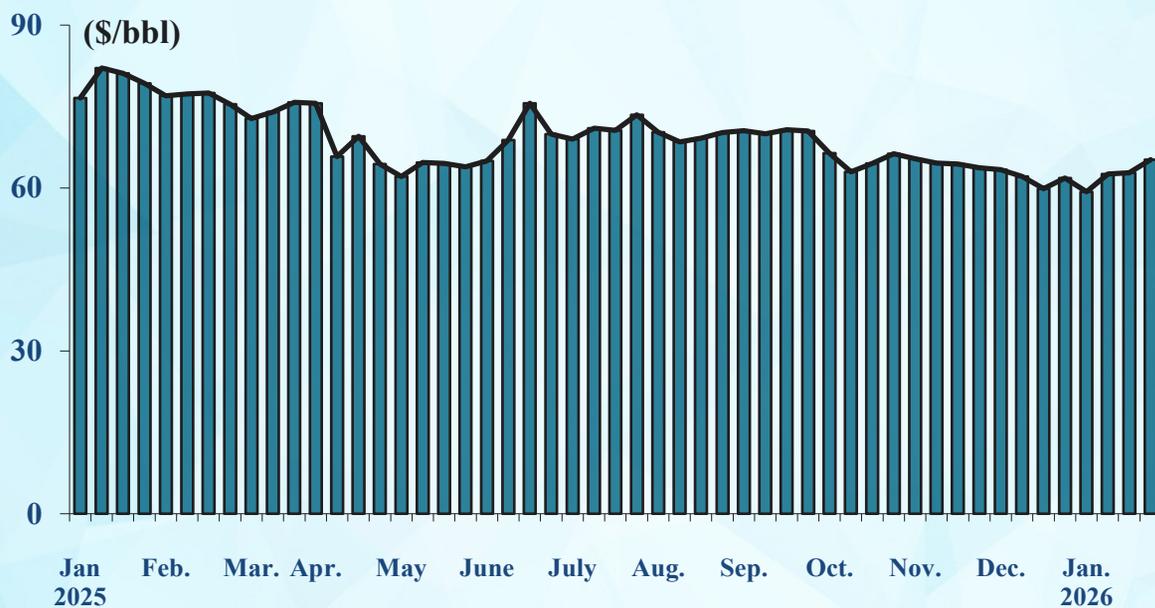
Petroleum Developments in the World Markets

First: World Oil Markets

1. Oil Prices

OPEC Reference Basket increased in January 2026 by 0.9% or \$0.6/bbl compared to the previous month of December 2025, to reach \$62.3/bbl. This is mainly attributed to decline in selling pressures in the futures markets, coupled with an increase in the geopolitical risk premium in many major producing regions, supply disruptions—particularly in the Atlantic Basin—as well as unplanned oil supply outages in the Caspian Sea region, and U.S. supply interruptions related to snowstorms.

Weekly Average Spot Prices of OPEC Basket of Crudes, Jan. 2025 – Jan. 2026



Source: OPEC website.

2. Supply and Demand

➤ Estimates indicate that world oil demand increased in Q4 2025 by 1% compared with the previous quarter, to reach 106.6 million b/d. As demand in Non-OECD countries increased by 1.9% to reach about 60.1 million b/d, whereas demand in OECD countries decreased by 0.1% to reach about 46.5 million b/d.

Projections indicate that world oil demand is expected to decrease in Q1 2026 to reach 105.6 million b/d. As demand in Non-OECD countries is expected to increase by 230 thousand b/d to reach about 60.3 million b/d, whereas demand in OECD countries is expected to decrease by 1.2 million b/d to reach 45.3 million b/d.

Petroleum Developments in The World Markets



THE ARAB ENERGY FUND BECOMES THE FIRST MULTILATERAL FINANCIAL INSTITUTION IN THE MENA REGION TO RECEIVE REGULATORY APPROVAL FOR AN ONSHORE PANDA BOND PROGRAM



Saudi Arabia – 21 Jan 2026 – The Arab Energy Fund, an OAPEC joint venture and leading multilateral impact financial institution, has received regulatory approval to issue onshore Renminbi-denominated Panda Bonds in China, becoming the first multilateral financial institution in the MENA region to secure such approval.

The approval was granted by the National Association of Financial Market Institutional Investors (NAFMII) following a registration review process conducted in accordance with China’s interbank bond market regulations. The registered program allows The Arab Energy Fund to issue up to RMB 10 billion (USD 1.4 billion) in Renminbi bonds over a two-year period from the date of approval, with issuances permitted in multiple tranches.

Access to China’s domestic bond market provides The Arab Energy Fund with a stable and direct source of Renminbi funding, supporting its diversified funding strategy and long-term capital planning. The program is aligned with the Fund’s disciplined approach to financial management and regulatory compliance.

The Arab Energy Fund has a 50-year track record, strong governance standards, and a high international credit rating. The Fund invests across both debt and equity, supporting conventional energy, energy infrastructure, and broader energy solutions while maintaining a balanced growth strategy.

Vicky Bhatia, Chief Financial Officer, The Arab Energy Fund, said: “We would like to express our gratitude to the Chinese regulators for their constructive



engagement and support throughout this process, which enabled The Arab Energy Fund to secure the Panda Bond program issuance approval. This milestone allows us to further diversify our funding sources by tapping into a deep pool of Chinese investors, while laying a strong foundation for closer collaboration between a highly rated multilateral financial institution from the MENA region and China’s capital markets.”

The Panda Bond program also supports deeper engagement with China’s financial markets and lays the groundwork for potential cooperation with Chinese financial institutions and investors, contributing to cross-border collaboration in energy finance.

The Arab Energy Fund’s entry into the onshore Panda Bond market underscores its role as a trusted multilateral partner and its active participation in global capital markets.

ADNOC ANNOUNCES FINAL INVESTMENT DECISION FOR THE SARB DEEP GAS DEVELOPMENT



ADNOC announced the Final Investment Decision (FID) for the SARB Deep Gas Development, a strategic project within the Ghasha Concession located offshore of Abu Dhabi.

The development will deliver 200 million standard cubic feet per day (scfd) of gas before the end of the decade, enough energy to power more than 300,000 homes daily. This technically advanced project will embed advanced technologies and artificial intelligence (AI) and will be operated remotely from Arzanah Island, leveraging existing infrastructure to maximize efficiency and enhance safety.

Musabbeh Al Kaabi, ADNOC Upstream CEO, said: “We are pleased to confirm the final investment decision for the SARB Deep Gas Development. This strategic project within the Ghasha Concession reinforces the progress we are making to fully unlock Abu Dhabi’s world-class gas resources, supporting UAE gas self-sufficiency and strengthening the nation’s role as a reliable exporter to international markets. The development will leverage advanced technologies and AI and maximizes synergies across ADNOC’s offshore infrastructure, unlocking efficiencies and value.”

Located 120 kilometers offshore from Abu Dhabi, the project comprises a new offshore platform

PROJECT TO DELIVER UP TO 200 MILLION STANDARD CUBIC FEET PER DAY, SUPPLYING ENOUGH ENERGY TO POWER MORE THAN 300,000 HOMES DAILY

SARB DEVELOPMENT IS PART OF THE GHASHA CONCESSION, A KEY ENABLER OF UAE SELF-SUFFICIENCY AND GAS EXPORT GROWTH

SUPPORTING ECONOMIC DEVELOPMENT AND EMPOWERING LOCAL TALENT UNDER ADNOC’S IN-COUNTRY VALUE PROGRAM

with four gas production wells which connect to Das Island, where gas will be tied into ADNOC Gas facilities for upstream treatment, maximizing the integration with other ADNOC projects.

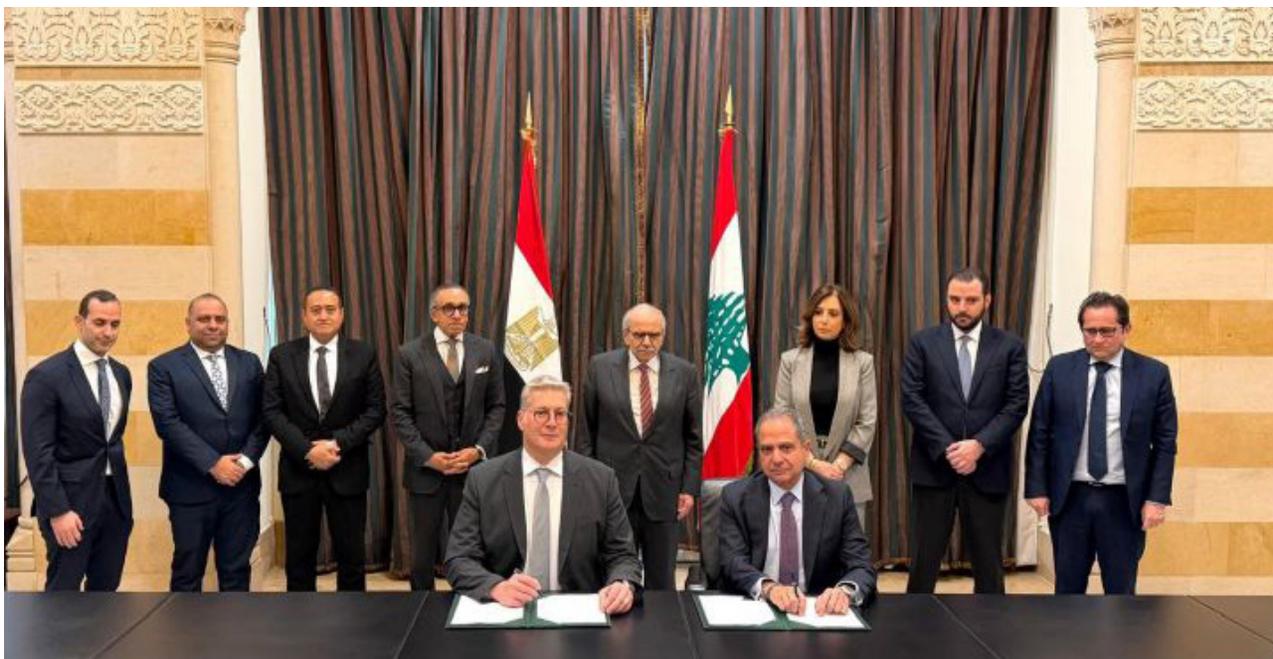


His Excellency the Minister of Oil and Gas of the State of Libya, Dr. Khalifa Rajab Abdul Sadiq, met with His Royal Highness Prince Abdul Aziz bin Salman bin Abdul Aziz, Minister of Energy of the Kingdom of Saudi Arabia.

The meeting discussed cooperation in the fields of energy, including energy technologies and solutions, and enhancing investment opportunities and cooperation in the areas of renewable energy and energy efficiency.



EGYPT AND LEBANON SIGN MOU ON SUPPLYING GAS TO DEIR AMMAR POWER PLANT



within the framework of the fraternal and historical relations between Egypt and Lebanon upon Egypt's pivotal role as a regional hub for trading and exchanging gas.

Eng. Karim Badawi, Egypt's Minister of Petroleum and Mineral Resources, and Joe Saddi, Lebanon's Minister of Energy and Water, signed an MoU to supply gas to Deir Ammar Power Plant in Lebanon for generating electricity, at the headquarters of the Lebanese Council of Ministers in the presence of Lebanese Prime Minister Nawaf Salam, Ambassador Alaa Moussa, Egypt's Ambassador to Lebanon, Eng. Mahmoud AbdelHamid, Executive Managing Director of EGAS, Dr. Mohamed El-Bagoury, Supervisor of the Central Legal Affairs Department at the Ministry, and a number of senior officials from the Lebanese Ministry of Energy.

Following the signing, the Minister asserted that the MoU builds on the outcomes of the recent important visit by Dr. Mostafa Madbouly, Prime Minister of Egypt, to Lebanon.

The Minister also Pointed out that Egypt is fulfilling its role in supplying Lebanon with natural gas aiming to support energy security for Arab countries, leveraging Egypt's advanced and robust infrastructure in natural gas production, trading, and export.





MINISTER OF ENERGY AND RENEWABLE ENERGIES DISCUSSES WAYS OF COOPERATION WITH THE MINISTER OF PETROLEUM, MINES AND GEOLOGY OF THE REPUBLIC OF CHAD



As part of efforts to strengthen external cooperation and explore ways to expand Algeria’s international partnerships, particularly at the continental level, the Algerian Minister of Energy and Renewable Energies, HE Dr. Mourad Adjal, received on December 17, 2025, at the headquarters of the ministry, HE Ms. Ndolindodji Alex Naimbay, Minister of Petroleum, Mines and Geology of the Republic of Chad.

The latter is on an official visit to Algeria at the head of a high-level delegation comprising officials from Chadian sectoral institutions. During the meeting, both parties discussed ways to advance cooperation and partnership between Algeria and the Republic of Chad in line with the will of the leaderships and peoples of both countries.

Following the official reception, a working session was held in the presence of the representative of Chadian diplomacy in Algeria, Mr. Mahamat Ali Ahmed, as well as a number of senior officials from the Ministry. On this occasion, the two sides highlighted the depth of bilateral relations between Algeria and Chad and discussed ways to strengthen and expand areas of bilateral cooperation in the fields of energy and renewable energies.

In his address, the Minister of Energy and Renewable Energies, Dr. Mourad Adjal, reviewed Algeria’s capabilities and expertise in the field of energy and renewable energies, particularly in the production, transmission, and distribution of electricity, as well as in gas transmission and distribution. He also referred to Algeria’s significant experience in the electrical and gas industries, including the manufacturing of gas turbines, in addition to services and training. The Minister further highlighted Algeria’s expertise in nuclear energy, which

the country is directing toward investment in nuclear medicine. He also spoke about Algeria’s experience in renewable energies and green hydrogen, as well as the diversified energy mix that Algeria enjoys.

In this context, the Minister reaffirmed Algeria’s strong will to advance cooperation with the Republic of Chad and to enhance exchanges in the field of energy and renewable energies in a manner that makes such cooperation more effective and dynamic.

For her part, Ms. Ndolindodji Alex Naimbay expressed great interest in the Algerian model of energy development, voicing Chad’s desire to benefit from Algeria’s expertise and experience in developing the energy and renewable energies sector. She emphasized that the Algerian experience is the closest to Chad’s economic and developmental realities, and she outlined a number of challenges facing Chad in this field, particularly the weakness of the electricity grid.

The meeting concluded with an agreement to establish joint working committees between the ministries concerned to examine, study, and prepare a draft memorandum of understanding to be signed by both parties. This memorandum will serve as the cornerstone for implementing a roadmap that will inject real momentum into sustainable cooperation and partnership between the two countries.

It is worth noting that the Chadian delegation also paid a working visit to the headquarters of the electricity system operator. During this visit, the Minister expressed great interest in the Algerian experience in managing the electricity system and in the advanced technologies adopted by this entity, which she described as exemplary.



energy integration and energy-storage systems.

“Smart grids are a fundamental component of electricity sector development,” he said. “They enhance incident response, accelerate system recovery, and improveservice reliability by analyzing smart-meter data through the use of artificial intelligence to support proactive, data-driven decision-making.”

He noted that distribution network automation in the Kingdom reached approximately 40 percent by the end of 2025, an optimal level in line with international best practices in terms of return on investment. He also highlighted the development of renewable power projects with a combined capacity of nearly 64 gigawatts, of which 12.3 gigawatts have already been connected to the national grid. Additionally, battery energy-storage systems with a total capacity of 30 gigawatt-hours are under development, with 8 gigawatt-hours already grid-connected. These projects, he said, play a critical role in enabling the grid to balance real-time fluctuations between supply and demand resulting from the variable nature of

renewable energy sources.

The opening ceremony included the recognition of the Energy Hackathon winners, the exchange of agreements, and the inauguration of the accompanying exhibition. The conference provides a global platform for sharing expertise and forging partnerships in smart grids and the digital economy, and convenes international experts, decision-makers, researchers, and specialists.

Discussions address key challenges and opportunities across the power sector, renewable energy, regulation and the future of smart grids, with emphasis on technology localisation, capacity building and technical partnerships to strengthen smart infrastructure and support a sustainable, investment-friendly and innovation-enabling energy ecosystem.

The conference also explores the integration of renewable energy sources, the latest developments in electricity storage solutions and smart load-management systems, as well as the role of cybersecurity in protecting energy infrastructure and strengthening system reliability.



THE 13TH SAUDI SMART GRID CONFERENCE OPENS IN RIYADH UNDER THE THEME “INNOVATION TODAY FOR A SUSTAINABLE TOMORROW”



Under the patronage of the Ministry of Energy of the Kingdom of Saudi Arabia, the 13th Saudi Smart Grid Conference (SASG 2025), and its accompanying exhibition, opened recently in Riyadh under the theme “Innovation Today for a Sustainable Tomorrow.” The three-day conference brings together experts and specialists from 25 countries and features 28 panel discussions and technical sessions presenting 225 scientific papers on global advancements in smart grid systems.

In his opening address, Assistant Minister of Energy for Electricity Affairs, Eng. Nasser Al-Qahtani, highlighted the continued support extended to the energy sector by the Kingdom’s leadership. He commended the Minister of Energy’s support for convening and sponsoring the conference, noting its importance in advancing dialogue on smart grid technologies. “Smart grid technologies are a cornerstone of the global energy transition,” Al-Qahtani said. “They enable improvements across electricity generation, transmission, and distribution, while strengthening grid security and reliability.”

The assistant minister explained that, in line with Saudi Vision 2030, the Ministry of Energy is

advancing long-term planning to optimize the use of the Kingdom’s diverse energy resources, with the aim of strengthening grid security and resilience and improving generation efficiency. These efforts, he noted, reinforce Saudi Arabia’s leadership in this vital sector, position the Kingdom as a global hub for electricity interconnection and renewable power exports, and support the development of a regional electricity trading market, an optimal energy mix, and national emissions-reduction targets.

Al-Qahtani added that the Kingdom’s electricity sector has undergone significant transformation in recent years, including major upgrades to grid infrastructure to enhance readiness for renewable

QATARENERGY ACQUIRES INTEREST IN A NEW EXPLORATION BLOCK OFFSHORE LEBANON



QatarEnergy has signed an agreement with the Lebanese government, TotalEnergies, and Eni to enter into an exploration block offshore Lebanon.

Under the terms of the agreements, QatarEnergy will acquire 30% of Block 8, while TotalEnergies (the operator) and Eni will each hold 35%.

Commenting on this agreement, His Excellency Mr. Saad Sherida Al-Kaabi, the Minister of State for Energy Affairs, the President and CEO of QatarEnergy, said: “We are pleased to secure this exploration block, which allows us to support the development of Lebanon’s upstream oil and gas sector reflecting and

reaffirming the State of Qatar’s ongoing commitment towards a brighter future for Lebanon and its people.”

His Excellency Minister Al-Kaabi added: “I would like to thank His Excellency Mr. Joseph Saddi, the Minister of Energy and Water of Lebanon, and his team for their support, which led to this milestone. We look forward to continue working with them and with our strategic partners TotalEnergies and Eni and to achieve a successful and promising outcome.”

Block 8 is located about 70 km off the southern coast of Lebanon in water depths of approximately 1700-2100 meters.



QATARENERGY AND EGAS SIGN AGREEMENT TO SUPPLY UP TO 24 LNG CARGOES TO EGYPT FOR THE SUMMER OF 2026

QatarEnergy signed a Memorandum of Understanding (MoU) with the Ministry of Petroleum and Mineral Resources of the Arab Republic of Egypt to strengthen cooperation in the energy sector, with special focus on the supply of LNG from QatarEnergy to Egypt.

The agreement was signed by His Excellency Mr. Saad Sherida Al-Kaabi, the Minister of State for Energy Affairs, the President and CEO of QatarEnergy, and His Excellency Mr. Karim Badawi, the Minister of Petroleum and Mineral Resources of the Arab Republic of Egypt in a special ceremony held at QatarEnergy’s headquarters in Doha.

In remarks at the signing ceremony, His Excellency Minister Al-Kaabi said: “We are pleased to further enhance our cooperation with the Arab Republic of Egypt. This agreement builds on our recent successful cooperation with Egypt particularly with respect to the supply of LNG from QatarEnergy’s portfolio.”

His Excellency Minister Al-Kaabi added: “This MoU further strengthens our bilateral relationship as we work jointly towards additional supplies of long-term LNG from QatarEnergy to meet Egypt’s growing demand for energy to fuel its robust economic and industrial growth. We look forward to collaborating with the Egyptian Ministry of Petroleum and Mineral



Resources and with all our partners in Egypt to further strengthen our cooperation and to support Egypt with its future LNG requirements.”

The MoU paves the way for continued cooperation in the energy sector, including the long-term delivery of LNG from QatarEnergy to Egypt, where QatarEnergy and the Egyptian Natural Gas Holding Company (EGAS) have reached agreement for the supply of up to 24 LNG cargoes for the summer of 2026.

QatarEnergy and EGAS have also agreed to initiate discussions on additional and long-term supplies of LNG from QatarEnergy to Egypt.



(MOW) for the Technical Affairs Sector, which is one of the most technically complex projects, as it enables monitoring technical and control operations, applying the regulations for preserving petroleum wealth and strengthening technical supervision using advanced digital tools. As for the sixth project, it is the Digital Transformation System for Legal Affairs (MOL), which transformed legal procedures from complex paper-based workflows into clear electronic procedures that support contract management, the provision of legal advice, the protection of employment rights and the enhancement of the efficiency of institutional legal work. His Excellency the Undersecretary concluded his speech by emphasizing that the importance of these projects does not lie in their being digital systems in themselves, but in their being tools of institutional change that have contributed to re-engineering procedures, raising operational efficiency, enhancing transparency and building a new work culture based on speed, accuracy, governance and working in a team spirit. He stressed that the implementation of these projects was carried out by national hands, with active participation from the staff of the Ministry of Oil, who proved their ability to assume responsibility, deal with complex projects and achieve tangible results within the specified time frames. His Excellency the Undersecretary praised, at the end of his speech, the direct support and guidance provided by His Excellency the Minister of Oil Mr. Tareq Suleiman Al-Roumi, which played a pivotal role in enabling the work teams, speeding up decision-making, consolidating the institutional work approach based on achievement and follow-up, and linking digital initiatives to the Ministry's strategic objectives. He affirmed that what has been achieved today represents the beginning of a continuous path of development and improvement,

and that the Ministry of Oil is proceeding with completing the digital transformation projects and enhancing its institutional readiness in a way that is in line with national directions and serves the future of the oil sector in the State of Kuwait, under the high directives of the wise political leadership, represented by His Highness the Amir of the State of Kuwait Sheikh Mishal Al-Ahmad Al-Jaber Al- and His Highness the Crown Prince Sheikh Sabah Khaled Al-Hamad Al-Mubarak Al-Sabah – with the direct support of His Highness the Prime Minister Sheikh Ahmad Abdullah Al-Ahmad Al-Sabah.

Honoring Success Partners

The ceremony also witnessed the honoring of a number of success partners from entities and institutions supporting the digital transformation journey, in appreciation of their contributions in supporting the projects and transferring expertise, followed by the opening of the accompanying exhibition, which showcased the details of the six digital systems, their operating mechanisms and their direct impact on improving institutional performance, enhancing transparency and accelerating the pace of completion. The launch of “Masar” is considered a milestone in the journey of the Kuwaiti oil sector, as it lays the foundations for a new stage of institutional efficiency and effectiveness, based on integrated digital governance and relying on smart tools created by Kuwaiti minds, in a step that enhances the State of Kuwait's position on the map of technological leadership in the field of petroleum resource management and confirms its ability to lead its digital transformation in a fully local and integrated manner, in line with the state's aspirations and future vision.



the Ministry of Oil Sheikh Dr. Nimer Fahad Al-Malek Al-Sabah delivered a speech in which he expressed his happiness at the launch of the digital transformation projects at the Ministry of Oil, considering them a defining milestone in the Ministry's institutional work, in which it moves from the stage of preparation and planning to the stage of actual implementation of the digital transformation ecosystem, within an integrated institutional framework bearing the name "Masar," and embodying the Ministry's commitment to turning the strategic vision into an operational reality that can be measured and developed. He explained that "Masar" comes as a comprehensive program for institutional transformation that does not stop at digitizing systems, but rather seeks to redefine work methods, consolidate governance, raise performance efficiency and link strategic planning with practical implementation, through an interconnected digital ecosystem that relies on clear performance indicators and supports decision-making with efficiency and transparency. He pointed out that, before going into the details of the projects, it is important to emphasize that "Masar" was not designed as a separate initiative or scattered technical solutions, but as an integrated institutional program that addresses the work system at its roots and seeks to build a modern operating environment that is more integrated and more capable of responding to the requirements of the coming phase in a sector as vital as the oil sector. He added that the start of implementing "Masar" from the beginning came according to a clear methodology that focused on organizing implementation, ensuring sustainability and the possibility of development, and linking results to the Ministry's strategic objectives. His Excellency the Undersecretary explained that work on "Masar" began through precise strategic

planning, during which the objectives, scopes of work, performance indicators and time frames were defined, in a way that ensures an orderly transition from vision to implementation, noting that this organized institutional approach resulted in the completion of six integrated digital projects that today form the backbone of the digital transformation ecosystem at the Ministry of Oil and work in an interconnected manner to support various work sectors. "Masar" projects He stated that the first project consists of the Strategic Performance Management System (MOS), which contributed to transforming the monitoring of plans and programs from traditional models to interactive digital dashboards that enable performance measurement, monitoring progress and supporting decision-making at the right time. He added that the second project is the Accountability Decree System (MOC) for the Economic Affairs Sector, which created a unified digital financial ecosystem linking the Ministry of Oil with the oil companies, providing accurate and transparent data, reducing human error and enhancing the efficiency of financial and control procedures. He pointed out that the third project consists of the Oil Training Center (OTC) system, which has been developed to be an integrated framework for managing training and development, linking training needs with career paths and building qualified national capacities that support the sustainability of the oil sector in the coming phase. He explained that the fourth project is the Ministry of Oil Digital Portal (MOP), which represents the unified interface for digital services and systems and contributes to improving the user experience, speeding up procedures and enhancing integration between different systems within a single digital environment. He also mentioned that the fifth project is the Well Lifecycle Management System

transformations in the institutional work environment, and to enhance the readiness of the oil sector for the requirements of the future, through consolidating the concepts of governance, raising performance efficiency and accelerating the pace of digital transformation.” His Excellency the Minister added that launching the digital transformation projects under the umbrella of “Masar” does not represent a technical event in itself as much as it reflects a sustainable institutional approach adopted by the Ministry of Oil, based on updating work methods, re-engineering procedures, integrating data and linking strategic planning with practical implementation, in a way that ensures decision-making is based on accurate, transparent and measurable foundations. He added: “Our vision at the Ministry of Oil for digital transformation stems from a firm conviction that technology is not a goal in itself, but rather an enabling tool to raise work efficiency, improve the quality of services, enhance integration between state sectors and build an institutional ecosystem that is more flexible and more capable of responding to local, regional and global changes in the energy sector.” He continued: “From this standpoint, what we are witnessing today confirms that the Ministry of Oil is proceeding steadily in implementing its digital transformation plan, within an integrated vision that invests in the human being before technology, builds national capabilities, consolidates a culture of innovation and supports the transition of institutional work from traditional models to digital models that are more efficient and sustainable.” His Excellency the Minister praised the important role played by the Central Agency for Information Technology and the support it has provided in developing the national digital infrastructure, in a way that achieves integration between government entities and enhances the unification of efforts in the digital transformation track at the state level. He also said he appreciates the efforts of the leadership and staff of the Ministry of Oil, and the success partners from government entities, technology companies, Kuwait Petroleum Corporation and its subsidiaries, who have contributed to translating this vision into practical steps on the ground. He said: “As the Ministry of Oil moves forward in its course, it affirms its commitment to developing the institutional work system, strengthening digital governance and raising performance efficiency, in a way that is consistent with national directions and contributes to consolidating the State of Kuwait’s position as a country capable of leading its digital transformation in the energy sector, with national tools, global standards and a clear future vision.” At the end of his speech, His Excellency the Minister expressed his hope that “Masar” will constitute an advanced step within a continuous course of institutional development, and a model that reflects seriousness of work, sustainability of vision and the Ministry of Oil’s commitment to its



TAREQ AL-ROUMI:
SINCERE NATIONAL EFFORTS HAVE CONTRIBUTED TO TURNING THE MINISTRY OF OIL’S DIGITAL TRANSFORMATION VISION INTO A TANGIBLE REALITY SHEIKH DR.



NIMER FAHAD AL-MALEK AL-SABAH:
THE “MASAR” PROJECTS CAME AS THE RESULT OF PRECISE STRATEGIC PLANNING DURING THE PERIOD 2025–2027

national role, under the high directives of the wise political leadership, represented by His Highness the Amir of the State of Kuwait Sheikh Mishal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah, His Highness the Crown Prince Sheikh Sabah Khaled Al-Hamad Al-Mubarak Al-Sabah, and with the direct support of His Highness the Prime Minister Sheikh Ahmad Abdullah Al-Ahmad Al-Sabah, in line with the targets of the “New Kuwait 2035” vision, which is based on advancing institutional work, accelerating digital transformation and investing in the human being. He concluded: “May Allah grant us all success in serving our dear homeland and shaping a future befitting the State of Kuwait and its people.”

For his part, His Excellency the Undersecretary of



KUWAIT'S MINISTRY OF OIL LAUNCHES SIX STRATEGIC PROJECTS FOR DIGITAL TRANSFORMATION

Within the framework of its commitment to accelerating the course of digital transformation and consolidating the foundations of smart governance in the oil sector, the Ministry of Oil organized a ceremony on Monday, 12 January 2026, to launch the digital transformation projects under the name “Masar,” at Sheikh Jaber Al-Ahmad Cultural Centre – Conference Centre, with the attendance of His Excellency the Minister of Oil in the State of Kuwait, Mr. Tareq Suleiman Al-Roumi, His Excellency the Minister of State for Communications Mr. Omar Saud Al-Omar, His Excellency the Undersecretary of the Ministry of Oil Sheikh Dr. Nimer Fahd Al-Malek Al-Sabah, and in cooperation with the Central Agency for Information Technology, with the participation of the Ministry’s leadership, a number of undersecretaries and assistant undersecretaries, senior executives in the oil companies and representatives of government entities, in addition to an elite group of success partners from local and international technology companies.

The Ministry of Oil said in a press statement that, during the ceremony, the Ministry launched six new integrated digital systems and services that form the nucleus of the modern smart ecosystem of the Ministry of Oil, in a strategic step that reflects the actual transition from the planning stage to the practical implementation of digital transformation for the period 2025–2027. During the ceremony, the digital transformation projects were presented to government entities and representatives of state institutions, and the integrated model of the

comprehensive and successful digital transformation experience was introduced, in addition to organizing an accompanying exhibition that showcased the latest digital solutions and the role of success partners in supporting and implementing these projects.

During the ceremony, His Excellency the Minister of Oil Mr. Tareq Suleiman Al-Roumi delivered a speech in which he said: “I am pleased and honored to meet with you today on this important national occasion, which comes within the framework of a comprehensive vision adopted by the Ministry of Oil to keep pace with the rapid



technological advancements and ambitious climate policies.

But what is the situation in the United States?

In 2025, the United States experienced significant developments in the energy sector. Renewable energy continued its strong expansion—particularly solar energy, which represented the largest share of new additions—while government support for green hydrogen declined despite ongoing industrial projects.

At the same time, nuclear energy emerged as a strategic option through major partnerships, support for small modular reactors, renewal of multiple licenses, and rising interest in critical minerals, which have become a national security priority. These efforts include expanding agreements and securing supply chains to ensure reliable access to these materials.

In the transportation sector, policies shifted toward

easing environmental requirements by lowering fuelefficiency standards and eliminating incentives for electric vehicles, reflecting a restructuring of energy priorities in the country.

During the previous administration, the United States saw rapid growth in cleantech manufacturing, supported by major investments enabled through the Inflation Reduction Act (IRA), which drove nearly \$100 billion in cleantech manufacturing commitments. This contributed to expanded manufacturing across multiple states, including traditional oil and gas states.

However, actions taken by the current administration have disrupted this momentum. Offshore wind projects in the Northeast face possible cancellation due to governmental opposition. Consumers are being encouraged to maintain reliance on traditional vehicles, new conditions have been imposed on incentives, and several tax exemptions that previously supported demand for American products in this sector have been eliminated.

With declining investor confidence, companies have scaled back their expansion plans for cleantech projects, and several global firms have suspended major expansion projects in the United States. Analysts expect that this downturn may be the beginning of a broader contraction in the greenenergy manufacturing sector, especially as the administration continues to restructure or cancel large financing programs approved during the previous administration, which amounted to more than \$83 billion.

It is evident that the United States is recalibrating its energy direction by targeting the greenenergy sector through a series of executive actions and the removal of tax exemptions. This has shifted attention toward expanding fossilfuel usage and has led to a noticeable slowdown in cleantech manufacturing.

In summary, the global cleanenergy trajectory remains strong. Despite this resilience, the United States is undergoing a “recalibration phase” that may slow the manufacturing momentum created by the surge of IRA-backed investments. Clear signs include declining investor confidence, potential cancellation of renewableenergy projects, and the restructuring of major financing programs.

Ultimately, 2026 will serve as a test of whether the United States’ new energypolicy direction can balance energy security and competitiveness with the path toward decarbonization.

**Views expressed in the article belong solely to the author, and not necessarily to the organization.*



THE SCENE OF ENERGY TRANSITIONS BETWEEN GLOBAL MOMENTUM AND U.S. SLOWDOWN



Abdul Fattah Dandi

*Director of the Economic
Department and Supervisor
of Media and Library
Department*

Energy transition issues have become a central pillar on the global agenda, driven by rising international efforts to confront climate change and support the Sustainable Development Goals. These transitions include modernizing energy infrastructure, enhancing its efficiency, developing carbon capture, utilization, and storage technologies, and expanding reliance on renewable energy sources—supported by the relative decline in technology costs. This comes in parallel with ambitious international commitments, foremost among them the COP28 pledge to triple installed renewable energy capacity by 2030.

With increasing global commitments to emissions reduction and achieving carbon neutrality, energy transitions have become a strategic pathway that ensures supply security and supports lowcarbon economic growth. Estimates indicate that global investment in cleanenergy technologies will continue to rise throughout the current decade, driven by

OAPEC
ORGANIZATION OF ARAB
PETROLEUM EXPORTING
COUNTRIES



أوابك
منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبنترول

تابعونا على حسابات المنظمة بمواقع التواصل الإجتماعي
FOLLOW US ON OUR SOCIAL MEDIA ACCOUNTS



www.oapecorg.org



OAPEC PARTICIPATES IN THE KNOWLEDGE WITHOUT BORDERS FORUM ORGANIZED BY THE NATIONAL COUNCIL FOR CULTURE AND THE LIBRARY AND INFORMATION ASSOCIATION IN THE STATE OF KUWAIT



For three days, the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) recently participated in the cultural and training forum “Knowledge Without Borders...From Idea to Horizon” and its accompanying exhibition, which was held under the patronage of the Minister of Information and Culture and Minister of State for Youth Affairs of the State of Kuwait, His Excellency Mr. Abdulrahman Al-Mutairi. The event was organized by the National Council for Culture, Arts and Letters of the State of Kuwait in cooperation with the Kuwait Library and Information Association, led by Dr. Abdul Aziz Al-Suwait.



participated in Arab and international events and established strategic partnerships with regional and international organizations. Additionally, it has supported scientific research, expanded its technical and economic database, and increased the value of the OAPEC Scientific Research Award, encouraging Arab researchers to present innovative research in energy fields. These efforts by the General Secretariat's team have solidified the organization's position as a pioneering entity capable of keeping pace with global energy sector challenges and enhancing its ability to represent and defend the interests of member countries in various international forums.

Amid the rapid global transformations in the energy sector, the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) stands today at a historic crossroads, preparing to transition from a traditional oil entity to an Arab Energy Organization. Oil is no longer the sole driver of Arab economies; there is now an urgent need to adopt a new vision that aligns with the renewable energy revolution and clean technologies and responds to climate challenges and the aspirations of future generations.

The project to develop the organization into an Arab Energy Organization is not merely a change in name or structure; it reflects a shared Arab ambition to shape a more sustainable and innovative future, where efforts and expertise are united, making Arab countries key players in the global energy market.

The idea of developing OAPEC into an Arab Energy Organization emerged in response to several challenges and changes, most notably the global shift toward renewable energy and clean energy technologies, the need to diversify energy sources in Arab countries, and the need to address environmental challenges and international commitments related to climate change.

The project to transform OAPEC into an Arab Energy Organization is the result of integrated institutional work, achieved thanks to the coordinated efforts of the organization's team and direct support from technical committees formed specifically by member countries for this purpose. This institutional achievement would not have been possible without the spirit of cooperation and teamwork among the specialized technical committee members and their shared belief in the importance of institutional transformation for the future of the energy sector in the Arab world.

In recent years, OAPEC has witnessed significant activity, reflected in several steps and initiatives aimed at preparing the organization to become a broader Arab energy entity. The organization formed specialized technical and administrative committees that included experts from member countries.

These committees were tasked with reviewing the organizational structure, administrative and legal regulations, and defining the necessary tasks and authorities to expand the organization's scope to meet the requirements of the modern energy sector. This includes adding new departments for renewable energy, hydrogen, and energy efficiency, as well as strengthening the research and development department and updating the media strategy.

In this context, intensive efforts have been made to implement a comprehensive strategic plan that included 15 qualitative strategic initiatives, focusing on several main pillars, most notably: expanding the organization's scope to include renewable energy, hydrogen, and clean technologies alongside oil and gas, reflecting global trends toward energy diversification; enhancing transparency in the organization's work by developing mechanisms for publishing data and indicators; adopting good governance standards in all activities; expanding membership to include other Arab countries, thereby increasing the organization's ability to influence the regional and international energy industry; and developing human capacities through specialized training programs and workshops aimed at raising the efficiency of the workforce in the Arab energy sector.

The project to develop the organization represents a strategic step toward enhancing Arab integration and keeping pace with global transformations in the energy sector. Despite the challenges, the available opportunities are significant, and uniting efforts is sufficient to achieve leadership in both traditional and renewable energy. The project to transform OAPEC into an Arab Energy Organization stands out as a historic opportunity to reshape the future of energy in the Arab world. This transformation is not just an administrative step or a change in organizational structure; it is a declaration of the Arab countries' entry into the era of sustainable energy leadership and a confirmation of their ability to face environmental and economic challenges with confidence and innovation.

The success of this project requires concerted efforts and real integration among member states. With the availability of natural resources and human expertise, Arab countries are qualified to become a global center for both traditional and renewable energy and to achieve a stronger negotiating position in international forums. Uniting Arab efforts today is the only way to ensure a safe and sustainable future for future generations and to make the region a model for the transition to clean energy and institutional innovation. Let OAPEC, in its new form, be a beacon for Arab integration and global excellence in the energy sector.



“THE ARAB ENERGY ORGANIZATION“

A TRANSFORMATION STORY BEYOND NAME CHANGE: ACHIEVEMENTS AND FUTURE REQUIREMENTS



By: Eng. Jamal Essa Al Loughani
OAPEC Secretary General

In recent years, OAPEC has focused on strengthening cooperation among its member countries by activating communication channels, exchanging expertise, and organizing specialized meetings and workshops to study the challenges and opportunities in the energy sector. This approach has helped build trust and present a unified vision on issues of energy, environment, and sustainable development, enhancing the organization's position as a platform for joint Arab action. The organization has also paid great attention to specialized media to promote transparency and defend the interests of oil and gas-producing and exporting countries by publishing accurate data and statements reflecting the views of member countries. OAPEC has actively



KUWAIT'S MINISTRY OF OIL LAUNCHES SIX STRATEGIC PROJECTS FOR DIGITAL TRANSFORMATION

10



QATARENERGY AND EGAS SIGN AGREEMENT TO SUPPLY UP TO 24 LNG CARGOES TO EGYPT FOR THE SUMMER OF 2026

14



HIS EXCELLENCY THE MINISTER OF OIL AND GAS OF THE STATE OF LIBYA, DR. KHALIFA RAJAB ABDUL SADIQ, MET WITH HIS ROYAL HIGHNESS PRINCE ABDUL AZIZ BIN SALMAN BIN ABDUL AZIZ, MINISTER OF ENERGY OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA.

10

• OAPEC-Joint Ventures:

OAPEC has sponsored the creation of four companies: The Arab Maritime Petroleum Transport Company (AMPTC), established in 1972 with headquarters in Kuwait City, the Arab Shipbuilding and Repair Yard Company (ASRY) established in 1973 with headquarters in Bahrain, the Arab Petroleum Investments Corporation (The Arab Energy Fund) established in 1974 with headquarters in Khobar, Saudi Arabia, the Arab Petroleum Services Company (APSC) established in 1975 with headquarters in Tripoli, Libya.

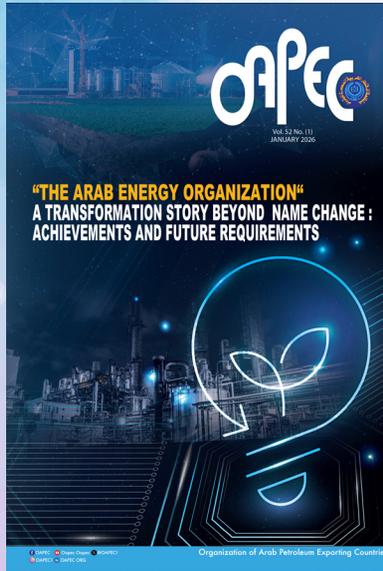
OAPEC'S ORGANS

The Organization carries out its activities through its four organs:

- **Ministerial Council:** The Ministerial Council is the supreme authority of the Organization, responsible for drawing up its general policy.
- **Executive Bureau:** The Executive Bureau is composed of one representative from each of the member countries, drawing recommendations and suggestions to the Council, reviewing the Organization's draft annual budget and submitting it to the Council, it also adopts the regulations applicable to the staff of the General Secretariat. The resolutions of the Executive Bureau are issued by the majority of two-thirds of all members.
- **General Secretariat:** The General Secretariat of OAPEC plans, administers, and executes the Organization's activities in accordance with the objectives stated in the agreement and directives of the Ministerial Council. The General Secretariat is headed by the Secretary General. The Secretary General is appointed by resolution of the Ministerial Council for a tenor of three years renewable for similar period(s). The Secretary General is the official spokesman and legal representative of the Organization and is accountable to the Council. The Secretary General directs the Secretariat and supervises all aspects of its activities, and is responsible for the tasks and duties as directed by the Ministerial Council. The Secretary General and all personnel of the Secretariat carry out their duties in full independence and in the common interests of the Organization member countries. The Secretary General and the Assistant Secretaries General possess in the territories of the Organization members all diplomatic immunities and privileges.
- **Judicial Tribunal:** The protocol of the Judicial Tribunal was signed in Kuwait on 9 May 1978 and came into effect on 20 April 1980. The Tribunal is competent to consider all disputes related to the interpretation and application of OAPEC's establishment agreement, as well as disputes arising between two or more member countries concerning petroleum operations.



The Cover



OAPEC Monthly Bulletin is published by the General Secretariat of OAPEC- Information and Library Department.

(ISSN: 1018-595X)

**Annual Subscription
(11 issues)**

Arab Countries

Individuals: KD **10** or equivalent in USD \$
Institutions: KD **15** or equivalent in USD \$

Other Countries

Individuals : USD \$ **40**
Institutions : USD \$ **60**

Subscription orders should be sent to :

P.O. Box 20501 Safat - Kuwait 13066 - State of Kuwait

Tel : (+965) 24959724

Fax : (+965) 24959755

E-mail : oapecmedia@oapecorg.org

Web-site: www.oapecorg.org

OAPEC Oapec Oapec @OAPEC1

OAPEC1 OAPEC ORG

All rights reserved. No reproduction is permitted without prior written consent of OAPEC.

Contents

IN THIS ISSUE

6

OAPEC
ACTIVITIES

8

POINT
OF VIEW

10

OAPEC MEMBER
COUNTRIES NEWS

22

OAPEC JOINT
VENTURES

23

PETROLEUM
DEVELOPMENTS

28

TABLES ANNEX

ORGANIZATION OF ARAB PETROLEUM EXPORTING COUNTRIES (OAPEC)



The Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) was founded on the basis of the agreement signed in Beirut, Lebanon on 9 January 1968 between the governments of Kingdom of Saudi Arabia, the State of Kuwait and the (then) Kingdom of Libya. The agreement stipulates that the Organization shall be domiciled in the City of Kuwait.

The principal objective of the Organization is the cooperation of the members in various forms of economic activity in the petroleum industry, the determination of ways and means of safeguarding the legitimate interests of its member countries in this industry, individually and collectively, the unification of efforts to ensure the flow of petroleum to its markets on equitable and reasonable terms, and providing appropriate environment for investment in the petroleum industry in member countries.

In 1970 the United Arab Emirates, the State of Qatar, the Kingdom of Bahrain and the Republic of Algeria joined the Organization, followed by the Syrian Arab Republic and the Republic of Iraq in 1972, Arab Republic of Egypt in 1973, then the Republic of Tunisia in 1982 (its membership was suspended in 1986). Any Arab country which derives a significant share of its national income from petroleum is eligible for membership in OAPEC upon the approval of three-quarters of the member countries, including all three founding members.

OAPEC



Vol. 52 No. (1)
JANUARY 2026

“THE ARAB ENERGY ORGANIZATION“ **A TRANSFORMATION STORY BEYOND NAME CHANGE :** **ACHIEVEMENTS AND FUTURE REQUIREMENTS**

